

السياسة الإسرائيلية
المتبعة تجاه الأراضي
المحتلة حالة متفارقة
من التناقضات
وإخفاء الحقائق!

صفحة (٥) من ٥

إسرائيل ترى في زيارة
مودي إبراها لحلف
إستراتيجي وأفقا
لتوسيع تجارتها
مع الهند!

صفحة (٧) من ٧

المنتدى الإسرائيلي

الثلاثاء ١٧/٧/٢٠١٧م الموافق ١٧ شوال ١٤٣٨هـ العدد ٤٠٣ السنة الخامسة عشرة

المنتدى
الإسرائيلي

ملحق نصف شهري يصدر عن



مركز الدراسات الفلسطينية للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

إدراج مدينة الخليل ضمن "قائمة التراث العالمي": حملة إسرائيلية شاملة، سياسية وإعلامية، تنديداً بمنظمة "اليونسكو"



الخليل: قصة صمود في وجه الاستيطان.

"المنتدى": اتحد السياسيون الإسرائيليون، سلطة ومعارضة، مع الصحفيين والمعلقين في مختلف وسائل الإعلام الإسرائيلية، في جبهة واحدة للدفاع عن الاحتلال الإسرائيلي في مدينة الخليل خاصة، وفي الضفة الغربية عامة، من خلال شن هجوم على منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) في أعقاب قرارها الأخير (يوم الجمعة الماضي، في مدينة كاركاف البولندية) إدراج مدينة الخليل ضمن "قائمة التراث العالمي" وإدراج الحرم الإبراهيمي الشريف والبلدة القديمة في مدينة الخليل على "قائمة مواقع التراث المهددة" الخاضعة لمعايير الحماية الدولية، ما يلزم "اليونسكو" بمراجعة الموقف هناك سنوياً.

وقد تبنت المنظمة، بقرارها، مشروع قرار تقدمت به السلطة الفلسطينية، بتأييد ١٢ دولة ومعارضة ثلاث دول وامتناع ست دول، على الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها إسرائيل والولايات المتحدة بشكل خاص لإجهاض هذا القرار. وكانت وزارة السياحة والآثار الفلسطينية، بالشراكة مع وزارة الخارجية وبلدية الخليل ولجنة إعمار الخليل، قد قدمت ملف ترشيح المدينة على لائحة التراث العالمي لدى اليونسكو بتاريخ ٢٠١٧/٧/٣٠، قبل أن تقدم بطلب رسمي بتحويل الملف من الحالة الاعتيادية إلى الحالة الطارئة في ٢٠١٧/٥/٢١، وذلك على إثر ازدياد الاعتداءات الإسرائيلية على البلدة القديمة في الخليل والحرم الإبراهيمي ومحيطه، حيث تم تدعيم هذا الطلب بتقارير فنية تؤكد مساس الاعتداءات بأصالة الموروث الثقافي الفلسطيني في المدينة، بالإضافة إلى المساس بالقيم الاستثنائية العالمية التي تم اعتمادها في إعداد الملف الفني للترشيح. استناداً إلى المعايير الثاني والرابع والسادس لتسجيل مواقع التراث الثقافي ضمن معايير منظمة "اليونسكو"، التي اعتمدها مؤتمر باريس السدوي تحت عنوان "اتفاقية التراث العالمي للعام ١٩٧٢".

وإضافة إلى التنديد العام والشامل، ليس بقرار "اليونسكو" العيني فحسب بل بالمنظمة كلها أيضاً. استغلّت الأوساط السياسية المختلفة في إسرائيل هذا القرار لإعادة التأكيد على "حق الشعب اليهودي التاريخي في الخليل" وللدعوة إلى اتخاذ إجراءات عملية عينية وسريعة لدعم الاستيطان والمستوطنين في هذه المدينة بشكل خاص، وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة بشكل عام. فقد دعت "لجنة المستوطنين اليهود في الخليل" الحكومة الإسرائيلية إلى "تقديم رد لائق وعملي على هذا القرار الخسيس يتمثل في: وقف التمويل الإسرائيلي لمنظمة اليونسكو ورصد هذه الميزانيات لتعزيز الوجود اليهودي في الخليل"؛ وبالمثل رد "مجلس المستوطنات في יהודה والسامرة" (الضفة الغربية)، أيضاً، إذ طالب الحكومة الإسرائيلية بـ"العمل الفوري لتعزيز وتمهيد التراث اليهودي في الخليل، من خلال دعم جهاز التربية والتعليم وتطوير الهي اليهودي في الخليل".

ولم يتوان رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، عن الاستجابة الفورية لهذه "النداءات" فذهب إلى أبعد من شن الهجوم على منظمة "اليونسكو" مستغلاً قرارها الأخير المذكور للإعلان عن تقليص مبلغ مليون دولار (إضافي) من الميزانية التي تدفعها إسرائيل سنوياً لمنظمة الأمم المتحدة وتحويل هذا المبلغ "إقامة متحف لتراث الشعب اليهودي في (مستوطنة) كريات أربع والخليل" و"تمويل مشاريع أخرى مرتبطة بالمدينة"!

ويضاف هذا التقليص إلى تقليص آخر (بمبلغ مليون دولار أيضاً) من "رسوم العضوية" التي تدفعها إسرائيل للأمم المتحدة كان نتنياهو أعلن عنه في شهر أيار الأخير إثر قرار اتخذته "اليونسكو" ضد السياسات والممارسات الإسرائيلية في مدينة القدس المحتلة وفي قطاع غزة. وسبق ذلك، أيضاً، قرار اتخذته نتنياهو في نيسان الماضي بتقليص مبلغ مليوني دولار، وذلك في أعقاب قرار "مجلس حقوق الإنسان" التابع للأمم المتحدة ضد المستوطنات والاستيطان في المناطق الفلسطينية، وقبل ذلك قرر نتنياهو، أيضاً، تقليص مبلغ ستة ملايين دولار من هذه الميزانية، وذلك في كانون الأول الماضي، في أعقاب قرار

مجلس الأمن الدولي رقم ٢٣٣٤ ضد المستوطنات.

من جهته، أعلن وزير التربية والتعليم الإسرائيلي، نفتالي بينيت، الذي يشغل أيضاً منصب رئيس اللجنة الإسرائيلية لليونسكو" عن قراره "وقف التعاون مع اليونسكو طالما بقيت تشكل أداة سياسية ضد إسرائيل، بدلا من أن تكون منظمة مهنية!" ووصف رئيس حزب "يوجد مستقبل" (يش عتيد)، بيكر لبيد، قرار اليونسكو الأخير بأنه "مقير وكاذب، تابع من الجهل المريب في أحسن الأحوال ومن رياء لاسامي في أسوأها"؛ بينما قالت رئيسة كتلة "المعسكر الصهيوني" البرلمانية، عضو الكنيست ميراف ميخائيلي، أن قرار اليونسكو هو "قرار شريز مغلّف بالغباء والجهل" وأضافت: "القرار بمثابة فضيحة، لكنه يعكس أيضاً فشلاً ذريعاً لحكومة نتنياهو في مهمة الدفاع عن إسرائيل في الحلبة الدبلوماسية".

وهج تطبيع الكذب
كان من اللافت صدور أصوات قليلة جداً تفرد خارج "سرب الإجماع" الإسرائيلي، السياسي والإعلامي، حيال قرار "اليونسكو" الأخير، لتؤكد ما وصفه أستاذ في جامعة بئر السبع في النقب بـ"تهج تطبيع الكذب"، كما عكسه الأداء السياسي والإعلامي في معالجة هذا القرار.

وكتب الأستاذ الجامعي عيدان لاندو في مدونته الخاصة إن هذا التهج (تطبيع

الكذب) هو أفقع ما يشهده الجدل العام في إسرائيل خلال السنوات الأخيرة"، مشيراً إلى أن "ما حصل في إسرائيل، سياسيا وإعلاميا، إثر قرار اليونسكو الأخير، يدلنا على كيفية عمل منظومة الدعا والتضليل بمقاييس قومية، بالتعاون التام مع وسائل الإعلام، لا بل من خلال الخدمة الخائنة التي تقدمها أبقاق الدعاية التي تتقنع باقنعة الصحافة والإعلام!"

وأضاف لاندو إن "أحداث الأمس (السياسية والإعلامية) تبدو كأنها صورة أشعة مؤثوقة لدولة تعاني من الاضطراب العام، وهو اضطراب يشمل جميع المنظومات"، موضحاً أن التقارير الإعلامية والبيانات السياسية عما تضمنه قرار اليونسكو الأخير تميزت بالكذب والتضليل، دون استثناء، ذلك أن تلك التقارير والبيانات تحدثت، جميعها، عن اعتبار "اليونسكو" مدينة الخليل والحرم الإبراهيمي الشريف "موقعا تراثيا فلسطينيا"، بينما الحقيقة أنها اعتبرت "موقعا تراثيا عالميا"؛ غير أن هذا "التحريف"، سواء كان نابعا عن جهل (عدم قراءة نص القرار الأصلي) أو عن قصد متعمد، له "أثر ديمافغي، يخدم السياسة الإسرائيلية الرسمية، الحكومية والمعارضة، التي تستهوي "صفة الضحية"، من جهة، وترفض الاعتراف بحق الفلسطينيين ليس على مدينة الخليل فحسب، بل على المناطق الفلسطينية بأكملها، من جهة أخرى.

حيال التقييدات الحكومية المتتالية: قلق أكاديمي وثقافي متزايد في إسرائيل على «مصير الديمقراطية»

• أستاذ جامعي: التطورات الأخيرة تعكس تحوُّلاً دستورياً عميقاً في طابع دولة إسرائيل الديمقراطي. من نظام ديمقراطي يشمل مؤسسات، إلى دولة يشكل فيها حكم الأغلبية المرکب الديمقراطي الوحيد..

تتسع في إسرائيل، في الفترة الأخيرة، دائرة الأكاديميين والمثقفين، من فنانين وأدباء وغيرهم، الذين يحذرون من مغبة القرارات والإجراءات المتتالية التي تتعدد إليها الحكومة الإسرائيلية الحالية ووزارؤها المختلفون والتي تضيق هامش الحريات الديمقراطية في إسرائيل باستمرار حدّ "تشكيل خطر جدي على استمرار النظام الديمقراطي في إسرائيل" وتطالب الحكومة الإسرائيلية بـ"العمل الفوري لتعزيز وتمهيد التراث اليهودي في الخليل، من خلال دعم جهاز التربية والتعليم وتطوير الهي اليهودي في الخليل".

وتحتل الحرب العنيفة التي تشنها "وزارة الثقافة والرياضة"، ميري ريغف، موقعا متقدما جدا في هذه المعركة على ما تبقى من حقوق وهوامش ديمقراطية في إسرائيل، لما تتميز به هذه الحرب من عنف وفظافة وتعنّت تعكسها قرارات وإجراءات اعتباطية وتعسفية بحق الفنانين ومؤسساتهم، على الرغم من كونها خارج صلاحيات الوزير وتقع في إطار المحظور القانوني، كما أكد المستشار القضائي للحكومة، أفجاي مندلبليت مؤخرا.

تقف خطوات ريغف إلى جانب الحرب الضروس التي يشنها رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، على وسائل الإعلام في إسرائيل بزعم أنها "لا تمثل الشعب ولا تعكس رأي الأغلبية، كما انعكست في صناديق الاقتراع"، وإلى جانب الحرب الشعواء التي تشنها أوساط اليمين الحاكم عموما، ووزارة القضاء أيبيل شاكيد، خصوصا، على الجهاز القضائي وفي مقدمته المحكمة العليا الإسرائيلية لتضييق مساحة حريتها واستقلالها القضائيين وتقليص صلاحياتها (وخصوصا فيما يتعلق بصلاحياتها في مجال شطب قوانين، أو بنود قوانين، ويسننها الكنيست بدعوى عدم دستوريته) وتناقضها مع "قوانين أساس" إسرائيلية، وإلى جانب قرارات وإجراءات وزير التربية والتعليم، نفتالي بينيت، الرامية بصورة واضحة ومعلنة إلى "تفضيل يهودية الدولة

وأضاف: "لكن السنوات العشرين الأخيرة شهدت تحولا في هذا المسار، وذلك على خلفية استمرار حكم اليمين أو اليمين - الوسط (باستثناء فترة قصيرة من حكومة إيهود براك)، مع غيبا معارضة حقيقية وجدية للسلطة الحاكمة، وقد أدى هذا الوضع إلى فقدان المؤسسات غير المنتخبة جدواها وضرورتها، في نظر السلطة الحاكمة، مما يقود إلى النتيجة الفاسدية بواقف حصول دستور ديمقراطي: من دولة تفرض فيها قيود على حكم الأغلبية إلى دولة يشكل فيها حكم الأغلبية العامل الأكثر أهمية وتأثيرا".

ورأى كوهين إن "المؤسسات العامة المستقلة التي تحمي الديمقراطية هي حاجة ماسة وحيوية لبقاء واستمرار النظام الديمقراطية في إسرائيل، كما عهدناه حتى الآن، فحكم الأغلبية المتحتر من اية قيود جدية وفاعلة يخلق منظومة مشوهة وغير عادلة؛ يتيح للأغلبية سلب حقوق القليلة ويقلص سوق الأفكار، الي يشكل لب الفكرة الديمقراطية وجوهرها".

ومن جهته، اعتبر البروفيسور يديديا شتيرن، من كلية الحقوق في جامعة بار إيلان والباحث في "المعهد الإسرائيلي للديمقراطية"، إن ما تتخذه ريغف، من قرارات وإجراءات تصب كلها في مسعى التضييق على عمل الفنانين والمثقفين ومؤسساتهم، "ليست إلا رمزا وتعبيرا عن معركته أوسع".

ذلك أن هذه الوزارة تنفذ "ما تؤمن به" (هي وحكومتها) في مجال مسؤوليتها من خلال مداعبة غرائز بدائية لدى جمهور مؤيديها ومصوتيها في اليمين عامة، وفي حزبها (الليكود) خاصة، وبالتحديد على كل ما ومن لا ينتمي إلى "معسكرهم" - سواء أكان عربيا، فلسطينيا، أم يهوديا "يساريا"، أو حتى "أشكنازيا" (غريبا)؛ كما تتفدّه، بالطبع، من خلال تحكمها بالميزانيات (ميزانيات الثقافة والرياضة)، لأن "ميزانية الدولة"، في عرفها، "لا يمكن أن تكون موزعة

على نشاطات ومؤسسات تمش بقيم المجتمع وبهويته!" وهي تتحكم بالميزانيات الحكومية بهذا المنطق ومن هذا المنطلق، على الرغم من الرأي القانوني الذي أصدره المستشار القانوني للحكومة، أفجاي مندلبليت، مؤخرا، بأن ليس من حق الوزارة ريغف ولا من صلاحياتها حرمان مؤسسة أو شخصية ثقافية أو نشاط ثقافي من ميزانيات الدعم الحكومية "لدواع سياسية"!

وقال شتيرن إن ما تقوم به هذه الوزارة - يمثل أحد جوانب الحرب الثقافية على نطاق أوسع، مع اختبار الهيمنة القائمة الجديدة في إسرائيل - محاولة القول إننا هنا لمحاولة تطبيق السياسات، وليس فقط لإعطاء المال، ولكن لدفع الأيديولوجية أيضا؛ وهو ما يمثل تغييرا جذريا في المجتمع الإسرائيلي.

وكان عدد كبير من الفنانين الإسرائيليين قد أكدوا، في بيان خاص لهم، إنهم "مضرون على مواصلة النظر إلى الواقع، مباشرة، وإلى التعبير عن آرائنا والانصياغ لضميرنا حتى لو اضطررنا إلى دفع الثمن مقابل ذلك، رغم التهديد المباشر على مصدر عيشنا، لن نقبل بفرض الرقابة علينا وعلى أعمالنا ولن نقبل إبداعاتنا بسبب قوانين مروعة، تخويف وتهديد، ولن نخبتن".

إسرائيل، المحامي دان يگير، فرأى أن "ما يحصل خلال الستين الأخرتين بشكل خاص يشكل تراجعاً مقلقا جدا وعوده إلى الأيام التي كانت فيها السلطة الحاكمة قادرة على ممارسة الرقابة على الإبداعات الثقافية وإخراص الفنانين، فمذ بداية ولاية ريغف، لم تتوقف عن المشن بالمؤسسات الثقافية، ملاحتها، تخويفها وفرض الرقابة على إنتاجاتها من منطلقات سياسية وبدوافع أيديولوجية... وهو ما يعكس تراجعاً خفيرا في القيم الديمقراطية المعتمدة في دولة إسرائيل".

استطلاع «معهد الاستراتيجيا الصهيونية»:

٣٧٪ من اليهود الإسرائيليين يعتبرون الفلسطينيين المواطنين في إسرائيل الخطر الأكبر على وجود دولة إسرائيل الصهيونية!

٢٦.٠٪ يعتقدون أنه "كان بالإمكان إقامة دولة إسرائيل في مكان آخر من العالم".

٠. المواقف المختارة "لو كان يتعين إقامة إسرائيل في مكان آخر": القارة الأمريكية الشمالية (٢٢٪)، القارة الأوروبية (٢٤٪) والقارة الأسترالية (٢٠٪)

يعتبر ٣٧٪ من اليهود الإسرائيليين، العرب الفلسطينيين المواطنين في دولة إسرائيل "الخطر الأكبر على وجود دولة إسرائيل كدولة صهيونية"؛ أما الشرائح الاجتماعية الأخرى في المجتمع الإسرائيلي التي تمثل هذا الخطر فهي: اليهود الحريديم (٢٤٪)، «اليساريون» (٢٣٪)، المستوطنون (٩٪) وأصحاب الرساميل (٧٪).

هذه إحدى أبرز النتائج التي أظهرها "استطلاع الصهيونية الأكبر" الذي أجراه "معهد الاستراتيجيا الصهيونية" الإسرائيلي ونشر نتائجه الأسبوع الفائت، وقد شمل الاستطلاع، الذي أجري يومي ١٤ و ١٥ حزيران الماضي، عينة قوامها ٥٠٩ أشخاص من اليهود الناطقين بالعبرية في إسرائيل في سنن ١٨ سنة وما فوق.

ومن بين النتائج البارزة التي أظهرها الاستطلاع، أيضا، أن ٢٢٪ من اليهود في إسرائيل قالوا إنهم كانوا سيختارون القارة الأمريكية الشمالية (الولايات المتحدة وكندا) موقعا لإقامة دولة إسرائيل "لو كان ينبغي إقامتها في مكان آخر"، بينما قال ٢٤٪ منهم إنهم كانوا سيختارون القارة الأوروبية، فيما قال ٢٠٪ إنهم كانوا سيختارون القارة الأسترالية وقال ١٢٪ إنهم كانوا سيختارون إقامة دولة إسرائيل في القارة الآسيوية، بينما اختار ٦٪ منهم القارة الأفريقية و٦٪ آخرون اختاروا إقامتها في القارة القطبية الجنوبية (انتاركتيكا).

وقال ٢٦٪ من اليهود الإسرائيليين إنه "كان بالإمكان إقامة دولة يهودية في مكان آخر من العالم"، بينما اعتبر ٧٤٪ منهم إن ذلك "لم يكن بالإمكان". كانت غالبية الذين اختاروا القارة الأمريكية الشمالية موقعا لإقامة دولة إسرائيل من الرجال الحريديم وذوي التعليم التعليمي الثانوي وفوق الثانوي (غير الأكاديمي)، بينما شكلت النساء غالبية الذين اختاروا القارة الأوروبية وشكل العلمانيون والأكاديميون غالبية الذين اختاروا القارة الأسترالية.

وفي باب "تعريف الهوية"، بينت نتائج الاستطلاع أن ٤٥٪ من اليهود الإسرائيليين يعرّفون أنفسهم بأنهم "يهود" أولا وبالأساس، بينما يعرّف ٣١.٢٪ منهم أنفسهم بأنهم "إسرائيليون" بصورة أساسية، وقال ٦٪ إنهم يعتبرون أنفسهم "صهيونيين"، بينما قال ١٧٪ إنهم يعرّفون أنفسهم بـ "إنسان"، فقط. واعتبر ٧٦٪ من المشاركين في الاستطلاع أن "أبناء الصهيونية تعاملوا باستعلاء مع أبناء الطوائف الشرقية (من اليهود)، غالبيتهم من البالغين في سن ٣٥ عاما وما فوق، بينما نفى ٢٤٪ منهم ذلك.

وقال ٨١.٩٪ من اليهود الإسرائيليين (أربعة من كل خمسة) إن "الصهيونية أنهت مهمتها مع إقامة دولة إسرائيل"، فيما قال ١٨٪ منهم إنها "لم تنه مهمتها بعد"، ويشكل اليهود الحريديم الأغلبية من بين الذين يقولون إن الصهيونية أنهت مهمتها مع إقامة دولة إسرائيل.

وفي سؤال عن "الدور الأساسي للصهيونية"، جاءت النتائج على النحو التالي: "إقامة ملاذ آمن للشعب اليهودي" (٤٨٪)، "جلب أكبر عدد ممكن من اليهود إلى أرض إسرائيل" (٢٧٪)، "إنشاء مجتمع نمونجي بشكل نورا للأغيار" (٢٨٪)، "تمكين أكبر عدد من اليهود من تعلم التوراة" (٤٤٪)، "جلب وإشاعة الديمقراطية في الشرق الأوسط" (٢٣٪)، وقال ٥٪ إنهم "لا يعرفون".

وحول ما إذا كان "أكثر ما تعنيه الصهيونية هو السكن في إسرائيل"، رد ٦٢٪ بالإيجاب، بينما رد ٣١٪ منهم بالسلب، فيما قال ٧٪ إنهم "لا يعرفون". وردا على سؤال "ما / من هو الأكثر صهيونية برأيك"، جاءت الأجوبة على النحو التالي: الهجرة إلى إسرائيل (٦١٪)، غالبيتهم من النساء والمتدينين؛ العلمانيون الذين يدفعون الضرائب ويخدمون في الجيش (٢٥٪)، الدرروز الذين يخدمون في الجيش (٦٪)، اليهودي المقيم خارج إسرائيل ويتبرع بالمال لمؤسسات صهيونية (٥٪).

ورأى ٦٢٪ من المشاركين في الاستطلاع إن "الحريديم اليوم أكثر معاداة للصهيونية"، بينما اعتبر ١٨٪ منهم إن "الحريديم اليوم أكثر تعاطفا مع الصهيونية".

وبينما قال ٧٧٪ إنه يجب السماح "لأي يهودي يرغب بالهجرة إلى إسرائيل، قال ١٩٪ إنه يجب على كل يهودي يقيم خارج إسرائيل أن يهاجر إليها"، فيما قال ١٨٪ إنه يجب السماح "فقط لليهود من التجمعات النورية بالهجرة إلى إسرائيل".

ورأى ٤٩٪ من المستطلعة آراؤهم إن "قيم وثيقة الاستقلال مصانة"، بينما رأى ٤٠٪ العكس، فيما قال ١١٪ إنهم "لا يعرفون".

"أريحا أولا" - مشروع يميني جديد لاستمرار إدارة الصراع مع الفلسطينيين!

فحوى المشروع: منح المواطنة الإسرائيلية لسكان فلسطينيين بموافقتهم التامة. تمهيدا لضم أراضيهم إلى إسرائيل



الاستيطان، وقائع على الأرض.

بديهية في صفوف المجتمع اليهودي في إسرائيل. فالمرزاج العام السائد، سواء في معسكر اليمين أو معسكر اليسار، غير متحمس لمنح مواطنة إسرائيلية لأي عربي. وقد بات هذا الاتجاه مهيمنًا أكثر منذ أحداث صيف العام ٢٠١٤ (اختطاف الشبان الإسرائيليين في غوش عتصيون وقتل الطفل محمد أبو خضير - في القدس - وعملية «الجرف الصامد» في قطاع غزة). وفي الفترة المنقضية منذ ذلك الوقت، شهدت العلاقات بين اليهود والعرب في دولة إسرائيل مزيدًا من التدهور والانحدار، ولم يعد للتضامن بين المجموعتين السكانيين وجود في الخطاب العام (خلافًا للواقع القائم على الأرض).

مع ذلك، وبنظرة بعيدة المدى، من الأفضل التطلع نحو الأمام والعمل على تحسين علاقات اليهود والعرب في إسرائيل. بمعزل عن المواقف السياسية ومسألة التسوية المستقبلية مع الفلسطينيين. يمكن الافتراض بأن الفلسطينيين لن يوافقوا على الأرجح على إجراء الاستفتاء (المقترح في أريحا أولا). وفي هذه الحالة علينا أن نتذكر أن إستراتيجية إدارة النزاع تنطوي على أفضلية كبيرة من حيث أن إسرائيل ستكون هي الطرف المبادر، وسيكون الفلسطينيون هم الطرف الراض. وحتى الآن لم ينجح مؤيدو تقسيم البلاد سوى في وضع الفلسطينيين في موقف الراضين. ومن شأن المسار المقترح هنا أن يتيح ذلك أيضا للذين يرفضون فكرة الدولة الفلسطينية.

(*) مدير المشاريع في «معهد الإستراتيجية الصهيونية». هذا المقال ظهر في مجلة «هؤماه» (الأمّة) التي يصدرها «محلل زئيف جابوتنسكي». ترجمة خاصة: سعيد عياش.

سيجد أن من الصعب قبول ضم أحادي الجانب، حتى لو كان الأمر يتعلق بمناطق يقطن فيها يهود فقط. فإزني أقتراح البدء بالذات من المكان الذي لا وجود فيه لسكان يهود: من مدينة أريحا الوادعة، التي يقطنها قرابة ٢٣ ألف نسمة من الفلسطينيين.

إما أقترحه هنا هو أن تعرض دولة إسرائيل على سكان أريحا إجراء استفتاء يختارون فيه بين أن يكونوا مواطنين إسرائيليين متساويين في الحقوق، أو البقاء في الوضع القائم إلى حين التوصل إلى تسوية أخرى.

لماذا أريحا بالذات؟

أريحا هي التجمع العربي الأكبر في منطقة غور الأردن، وهي مدينة معزلة عن باقي المدن والتجمعات العربية في «يهودا والسامرة»، ويعتبر سكانها معتدلين نسبيًا، وغير ضالعين تقريبًا في أعمال الإرهاب. ولم يكن من باب الصدفة أن تطبيق إتفاقيات أوسلو أستهل بمسار «غزة وأريحا أولا». ولأننا جربنا مسار «غزة أولا» في العام ٢٠٠٥ (تنفيذ خطة الانفصال)، دون أن يتكلس ذلك بنجاح كبير، فإن ما يبقى أمامنا هو «مسار أريحا».

ثمة سبب آخر لاختيار أريحا، وهو الفهم بأن إحدى أول المناطق التي يتعين على إسرائيل ضمها في المراحل الأولى هي منطقة غور الأردن. فبعد إجراء الاستفتاء في مدينة أريحا، سيكون في الإمكان تنفيذ عملية الضم بعد إجراء استفتاء بسهولة أكبر في منطقة الأغوار أيضا ومناطق أخرى قليلة الكثافة السكانية الفلسطينية.

إلى ذلك فإن لإختيار أريحا مغزى يهوديا رمزيا: فوفقا لمحاكمنا رحمهم الله «فإن أريحا هي مفتاح السيطرة في أرض إسرائيل. من المرجح أن يصطدم هذا الاقتراح بمعارضة

في دولة فلسطينية، وهي حقيقة تقلل من إغراء أو جاذبية الحل الداعي لقيام دولة فلسطينية، لكنها لا تمنع هذا الحل. من المحتمل بالتأكيد أن ينشأ وضع غير فيه الفلسطينيين أسلوب عملهم، ويتبنون الفكرة (فكرة تبادل الأراضي) على طريق إقامة الدولة، وربما يوجهون هذه الفكرة أيضا نحو تطبيق المبدأ القائل بأن الأغلبية الديمغرافية هي التي تقرر في مسألة السيادة. هذا الواقع سيؤدي للفلسطينيين المطالبة بأن يكون مركز الجليل أيضا (المأهول بحوالي ٧٥٪ من السكان العرب) جزءا من الدولة الفلسطينية. إضافة إلى مناطق في شمالي النقب وجنوبي جبل الخليل تمتد حتى قطاع غزة. والنتيجة ستكون هنا جلية: عودة إلى حدود مشروع التقسيم من العام ١٩٤٧. ثمة مشكلة أخرى في اقتراح ليبرمان، تتمثل في الرسالة التي توجهها إلى «عرب إسرائيل»، ومؤداهما أن الدولة ترى فيهم مواطنين مع وقف التنفيذ، يشكلون تهديدا لوجودها.

منح مواطنة لسكان فلسطينيين

هناك خطة ثالثة يمكن أن تؤخذ في الحسبان وهي خطة نقتالها بينيت، والداعية إلى بسط السيادة الإسرائيلية على كامل مناطق ج (في الضفة الغربية). غير أن وزير التربية والتعليم (بينيت) يتجاهل حقيقة أن خطته ستصدم برفض ومعارضة المجتمع الدولي، أولا وقبل كل شيء نظرا لأنها تعتبر كخطوة أحادية الجانب، تفرض، من ضمن أشياء أخرى، مواطنة إسرائيلية على السكان الفلسطينيين في مناطق ج.

لكن انطلاقا من هذا الاقتراح (اقتراح بينيت) بالذات أريد اشتقاق المبدأ الأول في اقتراحي: منح الجنسية (المواطنة) الإسرائيلية لسكان فلسطينيين بموافقتهم التامة. فيما أن العالم

الاستيطاني (في الضفة الغربية وقطاع غزة) غير شرعي، والأسوأ من ذلك، أن الفلسطينيين محقون في مطالبهم، لكن المشكلة لم تنته عند هذا الحد: فطوال الوقت الذي استمر فيه قيام المستوطنات وإزدهارها، كان عامل الزمن يعمل في صالح الجانب الإسرائيلي، فيما كان الجانب الفلسطيني هو الذي يتعرض للضغوط. ولكن منذ اللحظة التي تخلت فيها دولة إسرائيل عن قطاع غزة، تقرر وترسخ عليها الموقف القائل بأن الاستيطان اليهودي في «يهودا والسامرة» مؤقت، ومن هنا فإنه لا يشكل عاملا يجب أخذه في الاعتبار عند تعيين حدود الدولة الفلسطينية العتيدة.

نفس الأضرار التي تسبب بها الانفصال عن قطاع غزة، تسببت بها أيضا الموافقة على تجميد البناء في المستوطنات. فقد أضر التجميد بشدة بشرعية جميع المستوطنات، وأراح الفلسطينيين أيضا من شبح عامل الوقت أو الزمن، وليس صدفة أن رئيس السلطة الفلسطينية أبو مازن وافق على العودة إلى مائدة المفاوضات فقط عند انتهاء فترة التجميد، وذلك بهدف كسب فترة تجميد إضافية لأنشطة البناء في المستوطنات.

لقد برهن الواقع على أن الانسحابات وخطوات التجميد لم تساهم في تعزيز مكانة الكتل الاستيطانية، وإنما العكس: فقد أدى ذلك فقط إلى خفض وتقليص أنشطة البناء في هذه الكتل الاستيطانية.

تبادل الأراضي

من جهة أخرى، ثمة من سيقول بأن خطة أفيفدور ليبرمان المتعلقة بتبادل أراض، تشكل وسيلة مركزية في إستراتيجية إدارة النزاع. وفي الواقع فإن موقف أو رد فعل العرب في إسرائيل تجاه اقتراح ليبرمان يثبت أنهم يفضلون خيار أن يكونوا جزءا من دولة إسرائيل على خيار المواطنة

أراضي «يهودا والسامرة» (أخذة في الحسبان في المقام الأول مصالحها الأمنية)، والعمل على تحقيق الدمج الكامل لعرب إسرائيل، كمواطنين متساويين في الحقوق والواجبات، في المجتمع الإسرائيلي، ومنح مواطنة كاملة لعرب يهودا والسامرة، المعنيين بأن يكونوا جزءا من دولة إسرائيل.

إن الخطوة الأولى في تطبيق هذه الرؤية تتمثل في سن قانون أساس: الدولة القومية للشعب اليهودي، وهذا ليس لأن القانون الأساس يهدف وبشكل غير ديمقراطي إلى ضمان كون إسرائيل دولة يهودية، وإنما لأن هذا القانون هو الذي يتيح التكريس الدستوري لضمان طابع إسرائيل كدولة يهودية، ولأنه سيشكل رسالة مبدئية حاسمة لعرب إسرائيل، ومؤيديهم الذين يسعون إلى تحويل إسرائيل إلى دولة ثنائية القومية عن طريق وسائل وأدوات مساواتية زائفة (من قبيل مشروع «الدستور الديمقراطي» المقدم من جانب منظمة عدالة).

أود قبل الخوض في تفاصيل البعد الإقليمي لهذه الرؤية التي أقترحها، تبيان الفارق أو الاختلاف بين هذا الاقتراح وبين عدد من حلول الجوارير التي تتساق في الظاهر مع الفرضيات المذكورة.

الانفصال وتجميد البناء في المستوطنات

يمكن القول إن انسحابا أحادي الجانب من أجزاء من «يهودا والسامرة»، إلى جانب ضم كتل استيطانية، من شأنهما ظاهريا، مساعدة إسرائيل في دفع هذه الرؤية قدما، ولكن قبل عام واحد تقريبا من تنفيذ خطة الانفصال من جانب واحد عن قطاع غزة، أدلى دوف فايسغلاس، رئيس ديوان رئاسة الحكومة في ذلك الوقت، بمقابلة مطولة عرض خلالها أمام الصحافي آري شافيط الرؤية السياسية لرئيس الحكومة أريئيل شارون، شارحا بإسهاب الدوافع التي أدت بتعزيز المستوطنين إلى تغيير جلده هارتس (٢٠٠٨/١١). وقد كان ثمة من سعى، في المراحل المبكرة من الجدل السياسي، إلى تسويق عملية اقتلاع (إخلاء) عشرة آلاف مستوطن إسرائيلي، فيما كان الجانب الفلسطيني هو الذي يتعارض للفغوط. ولكن منذ اللحظة التي تخلت فيها دولة إسرائيل عن قطاع غزة، تقرر وترسخ عليها الموقف القائل بأن الاستيطان اليهودي في «يهودا والسامرة» مؤقت، ومن هنا فإنه لا يشكل عاملا يجب أخذه في الاعتبار عند تعيين حدود الدولة الفلسطينية العتيدة.

نفس الأضرار التي تسبب بها الانفصال عن قطاع غزة، تسببت بها أيضا الموافقة على تجميد البناء في المستوطنات. فقد أضر التجميد بشدة بشرعية جميع المستوطنات، وأراح الفلسطينيين أيضا من شبح عامل الوقت أو الزمن، وليس صدفة أن رئيس السلطة الفلسطينية أبو مازن وافق على العودة إلى مائدة المفاوضات فقط عند انتهاء فترة التجميد، وذلك بهدف كسب فترة تجميد إضافية لأنشطة البناء في المستوطنات.

لقد برهن الواقع على أن الانسحابات وخطوات التجميد لم تساهم في تعزيز مكانة الكتل الاستيطانية، وإنما العكس: فقد أدى ذلك فقط إلى خفض وتقليص أنشطة البناء في هذه الكتل الاستيطانية.

لكن الكلام شبي، والواقع شبي، آخر فعلى الرغم من حقيقة أن الفلسطينيين خدموا إسرائيل بمستوطنات وحركة «حماس» بالمعروف إلى الحكم، وباستمرارهم في مهاجمة مواطني دولة إسرائيل من أراضي قطاع غزة، إلا أن حكومة إسرائيل لم تحسن ولم تستطع استغلال الثمن الباهظ الذي دفعته في سبيل جني أرياح ومكاسب حقيقية. فقد كان يتعين على شارون، فيما لو كان القصد هو إنقاذ الكتل الاستيطانية الكبيرة، أن يقود خطة مدمجة تتضمن أيضا بسط السيادة الإسرائيلية على هذه الكتل الاستيطانية. لقد ألق شارون، بقراره القاضي أن تشمل خطة الانفصال اقتلاع مستوطنات وانسحابا كاملا من قطاع غزة، ضررا فادحا بمكانة إسرائيل في أية مفاوضات مستقبلية، إذ فسر العالم منذ ذلك الوقت خطوة الانسحاب الأحادي الجانب (وكذلك الانسحابات المستقبلية) على أنها اعتراف وإقرار بأن المشروع

بقلم: عادي أرييل (*)

يتحدث اليمين الإسرائيلي منذ ٥٠ عاما عن ضم «يهودا والسامرة» (الضفة الغربية) إلى إسرائيل، إلا أنه في إختيار الفعل والنتيجة، فني يفشل ذريع. هذه المسألة، مسألة «الضم» أو الامتثال عن الضم، طرحت مجددا على جدول الأعمال، ولا سيما عقب انتخاب الرئيس الأميركي الجديد المؤيد لإسرائيل، دونالد ترامب، والذي تعهد في حملته الانتخابية بنقل سفارة الولايات المتحدة من تل أبيب إلى القدس.

ثمة برنامج تعليمي يجري تنفيذه في جامعة «بار إيلان» في تل أبيب، تحت عنوان «دراسات إدارة وتسوية النزاعات». وترجع هذه التسمية الطويلة إلى كون مؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية لم تحسم بعد موقفها تجاه المسألة المفتوحة/الأولية: هل تعتبر جميع النزاعات قابلة للحل؟ فالتقسيم الذي يعتقد أن جميع النزاعات قابلة للحل، يريد تسمية المجال «تسوية النزاعات» في حين يفضل القسم الآخر الذي يزعم بأنه لا يمكن حل أو تسوية كل نزاع، تسمية «إدارة النزاعات». هذه المسألة الأساسية لا تغيب عن أي نقاش يتناول النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني؛ فهل يمكن تسوية هذا النزاع؟

من جهتي أميل إلى التماهي أكثر مع المدرسة (وجهة النظر) المنادية بتسمية «إدارة النزاع»، ولكنني أدرك أيضا أن الشعب اليهودي في إسرائيل، وكذلك الرأي العام العالمي، يؤثران سماع أن هناك حل لهذا النزاع (وليس المقصود هنا بالذات التوصل إلى اتفاق أو تسوية تؤدي إلى تقسيم البلاد). هذه الحقيقة لا تعني بأنه يجب اختراع حل في الوقت الذي لا يتوفر فيه مثل هذا الحل، غير أنها تطرح بالتأكيد أمام أنصار توجه إدارة النزاع، المطلب بضرورة طرح رؤية مستقبلية يدار النزاع بناء عليها أو في ضوءها.

فيما يلي عدة منطلقات/فرضيات يمكن وتجدر مناقشتها في هذا الصدد:

أولا: إن النزاع (الإسرائيلي- الفلسطيني) ليس نزاعا إقليميا (جغرافيا)، ذلك أن جوهر وجود الشعب الفلسطيني يشكل رفضا ونفيا لأية سيادة يهودية في أرض إسرائيل (وتشاهد على ذلك حقيقة أن المطالب الإقليمية القسوى المطروحة من جانب الفلسطينيين كانت دائما وبصورة عجيبة من إسرائيل فقط، وليس قط من لبنان، أو سورية، أو الأردن أو من مصر).

ثانيا: صريح أن رؤية أو وجهة النظر القائلة بـ«أرض إسرائيل الكاملة» تعتبر مشروعة بل ورومانسية، غير أنها ليست ذات أهمية كبيرة. ثالثا: إن قيام دولة فلسطينية في «يهودا والسامرة» من شأنه أن يلحق ضررا فادحا بأمن مواطني دولة إسرائيل.

رابعا: سيواصل العالم الغربي ممارسة الضغط على إسرائيل كي تقدم جوابا أو حلا للمسألة الفلسطينية، ولن يقبل بوجود أو بقاء السيطرة الإسرائيلية على سكان فلسطينيين دون تمتع هؤلاء السكان بحقوق مواطنة.

خامسا: المواطنون العرب في إسرائيل هم جزء من إطار الحل المطلوب للنزاع الإسرائيلي- الفلسطيني (والدليل على ذلك أن قادة هؤلاء السكان العرب لا يوافقون على تعريفهم كـ«عرب إسرائيل» وإنما كعرب فلسطينيين في إسرائيل).

الدولة القومية للشعب اليهودي

بناء على هذه الفرضيات، فإن السؤال المطروح: ما هي الرؤية المستقبلية التي سيدير النزاع في ضوءها؟

يتعين على إسرائيل العمل بصورة تدريجية من أجل فرض سيادتها على أقصى مساحة من

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

صدر عن «مدار»

اليهود العرب

الترجمة عن الانكليزية: ياسين السيد

قراءة ما بعد كولونيالية

في القومية والديانة والإثنية

يهودا شنهاف شهرباني

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

يدعوكم لحضور ندوة بعنوان

نصف قرن على احتلال ١٩٦٧

يشارك في الندوة كل من

عاما

٥٩

٧٠

١٠

أنتون شلحت
د. رالف زريق
د. ناصر القدوة

قراءة في وثائق إسرائيلية جديدة: حرب 1967 كحرب اختيارية هجومية
حرب 1967: فصل في رواية؟
نصف قرن على الاحتلال: وماذا بعد؟

تدير الندوة: د. هندية غانم - المديرة العامة لمركز «مدار»

وذلك يوم الثلاثاء 18 تموز 2017، في تمام الساعة الثانية ونصف عصرا (في مقر مركز «مدار» رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون (ط 2)

هذه الندوة بدعم من

المشهد الاقتصادي

موجز اقتصادي

٢٠٪ من حملة رخص المحاماة لا يزالون المهنة

قال تقرير جديد لنقابة المحامين الإسرائيلية إن ٢٠٪ من بوزنتهم رخصة لمزاولة مهنة المحاماة لا يزالون مهنتهم، وهذا كما يبدو انعكاس لعدد المحامين الضخم، إذ بلغ عدد ذوي رخصة مهنة المحاماة حتى توزيع دفعة الرخص الأخيرة قبل ثلاثة أسابيع ٧٧٥٠ شخص، ومن بين الذين لا يزالون المهنة هناك من توقف عن دفع الرسوم السنوية الإلزامية للنقابة. وقد كشفت نقابة المحامين عن هذه المعطيات في أعقاب طلب إحدى الجمعيات بموجب قانون الشفافية، وقالت النقابة إنه في الشهر الماضي تم استصدار حوالي ١٥٠٠ رخصة مهنة محاماة جديدة، من بينهم ٨٥٥ امرأة و٦٤٥ رجلاً. وتبين أيضاً أن ٦٠٪ من الحاصلين على الرخصة في الدفعة الأخيرة، بمعنى ٩٠٠ محام، كانوا من منطقة تل أبيب الكبرى. وحسب التقرير الجديد، فإن حوالي ١٦ ألف شخص من حملة الرخصة لا يزالون المهنة، وأن ١٠ ألف شخص من هؤلاء توقفوا عملياً عن دفع الرسوم السنوية الإلزامية، لضمان استمرار صلاحية الرخصة.

وكانت نقابة المحامين الإسرائيلية قد قالت في تقرير أول، الشهر الماضي، إن عدد المحامين واصل تسجيل ارتفاعه، وبلغ عددهم في هذه المرحلة ٦٦٣٥٠ محامياً، ما يعني محام واحد لكل ١٣٨ مواطناً، بينما المعدل في الولايات المتحدة الأمريكية محام واحد لكل ٢٤٦ مواطناً.

وتشهد السنوات الأخيرة ارتفاعاً حاداً في أعداد المحامين، وقد زاد عددهم بقرابة ٧ أضعاف عما كان في العام ١٩٦٠، من حيث عدد المحامين من بين إجمالي السكان، ففي العام ١٩٦٠ كان في إسرائيل محام واحد لكل ٩٣٤ مواطناً، وفي العام ١٩٧٠ انخفض العدد إلى محام لكل ٦٦٣ مواطناً، وفي العام ١٩٩٠ انخفض المعدل إلى ٤٥١ مواطناً، وفي العام ٢٠٠٠ إلى ٣٧٥ مواطناً، وانكسر حاجز ٢٠٠ مواطن في العام ٢٠٠٦، ووصل إلى مستوى ١٤٣ مواطناً في العام الماضي ٢٠١٤. وتقول النقابة إن أعداد المحامين تزايدت سنوياً بنسبة ٦٪، مقابل نسبة تزايد سكاني تقل عن ٢٪.

تأجيل رفع سن التقاعد للنساء إلى العام المقبل

أقرت لجنة المالية البرلمانية، وبناء على اتفاق مع وزارة المالية، تأجيل رفع سن التقاعد للنساء، بشكل تدريجي، إلى مطلع العام المقبل ٢٠١٨، إذ سعت كل حكومات سنوات الألفين إلى رفع جيل التقاعد إلى ٦٤ عاماً، بدلا من ٦٢ عاماً، في حين أنه للرجال ٦٧ عاماً. وكان سن التقاعد حتى العام ٢٠٠٣، هو ٦٥ عاماً للرجال و ٦٠ عاماً للنساء، إلا أن حكومة أريئيل شارون الثانية (٢٠٠٣-٢٠٠٦)، وفي فترة وزير المالية بنيامين نتنياهو، أقرت رفع سن التقاعد للرجال إلى ٦٧ عاماً، وللنساء ٦٤ عاماً، إلا أن ضجة كبرى ثارت في حينه، ما اضطر الحكومة لرفع سن التقاعد للنساء إلى ٦٢ عاماً على أن يتم زمنية للوصول إلى ٦٤ عاماً، إلا أن كل التوازنات الائتلافية التي كانت أفشلت كل المخططات وتم الإبقاء على عمر ٦٢ عاماً، وكان من المقترض أن يتم رفع جيل التقاعد إلى ٦٤ عاماً ابتداء من نهاية العام ٢٠١٦، كأخر موعد تم وضعه في العام ٢٠١٦، إلا أنه لم يتعمد حتى منتصف ٢٠١٧، وللآن جاء التعميد الجديد إلى مطلع العام المقبل ٢٠١٨.

وسيجتاز الأمر إلى تعديل القانون القائم، ووضع جدول زمني لرفع سن التقاعد تدريجياً، وهذا الرفع سيكون مرتبطاً باستحقاق مخصصات الشيخوخة (لا علاقة لها بالراتب التقاعدي)، التي تدفعها مؤسسة الضمان الاجتماعي الرسمية (مؤسسة التأمين الوطني)، وتدعي تقارير إسرائيلية كثيرة أن ارتفاع معدل الأعمار في إسرائيل، أكثر من ٨٤ عاماً للنساء، و ٨٢ عاماً للرجال، يضع مؤسسة التأمين الوطني أمام ضغوط مالية قد تؤدي إلى إفلاسها بعد ثلاثة عقود.

تقارير: ازدياد تورط بنك هبوعليم

أمام المؤسسات الأميركية

قالت تقارير صحافية إسرائيلية إن أكبر البنوك الإسرائيلية، بنك هبوعليم، يزداد تورطاً في المفاوضات التي يجريها مع وزارة العدل الأميركية، على خلفية دوره في فتح حسابات بنكية لاميركان متهمين من دفع الضرائب للزينة الأميركية، وهي القضية التي سبقتها فيها بنك ليئومي، واضطر في نهاية العام الماضي ٢٠١٦، إلى دفع غرامة بقيمة ٤٠٠ مليون دولار. وكانت قضية حسابات الأميركيين في البنوك الإسرائيلية قد فتحت قبل أقل من ثلاثة أعوام، حينما تبين للسلطات الأميركية أن بنك ليئومي وبنوكا إسرائيلية أخرى قد تسترت على متهمي ضرائب أميركا، بين العامين ٢٠١٠ و٢٠١٧، ويبدو أن جميعهم من الأميركيين اليهود، بفعل القانون الذي تم سنّه في إسرائيل في العام ٢٠٠٣ لمدة خمس سنوات، إلا أنه تم تعديده في العام ٢٠٠٨ لعشر سنوات أخرى، وكان الهدف منه تشجيع هجرة أصحاب رأس المال اليهود إلى إسرائيل.

ويمتد القانون المذكور المهاجرين اليهود إلى إسرائيل، وحتى الإسرائيلييين الذين هاجروا قبل سنوات وعادوا إلى إسرائيل، إعفاء من دفع الضرائب على كل نشاطهم الاقتصادي في الخارج لمدة عشر سنوات، حتى وإن كان الأمر متعلقاً ببيع عقارات وأعمال في الخارج وما شابه، وهذا أحد الأنظمة التي سنتها إسرائيل في السنوات الأخيرة، بحثاً عما يسمى بـ "الهجرة النوعية"، بمعنى استخدام مهاجرين يهود من ذوي الامكانيات المالية والعلمية، وكان القانون يهدف في حينه إلى تحفيز ما يسمى "الهجرة النوعية" إلى إسرائيل، إلا أن هذا التعديل جعل كثيرين من كبار المستثمرين من يهود العالم يزرون في إسرائيل "دقيقةً لمتهمي دفع الضرائب".

إعداد: بروهوم جراسيي

انهيار سعر صرف الدولار أمام الشيكل بـ١٠ بالمئة خلال عام ونصف العام!

وتيرة تراجعته تزايدت في الأشهر الأخيرة وفي غضون ثلاثة أشهر تراجع سعره بنسبة ٥٠٪ *يلاحظ في الآونة الأخيرة توقف البنك المركزي عن شراء الدولارات ما ساهم في تسريع وتيرة تراجعته أمام الشيكل*



محافظة بنك إسرائيل المركزي كارنيت فلوغ قد حذرت في وقت سابق من أن توقف البنك عن شراء العملات الأجنبية من شأنه أن يؤدي إلى أضرار لا يمكن إصلاحها للاقتصاد الإسرائيلي. وقد واجهت فلوغ انتقادات من أوساط اقتصادية، ومن مؤسسات اقتصادية عالمية، بسبب سياسة البنك، في حين تلقى سياسة البنك هذه تأييداً جارفاً من قطاع المصدرين، الأكثر تضرراً من ارتفاع قيمة الشيكل، نظراً لتراجع مردود صادراتهم بالعمل الإسرائيلي، في حين أن كلفة العمل ارتفعت في العامين الأخيرين، بنسبة ملحوظة، وجزء من هذا الارتفاع يعود إلى ارتفاع الحد الأدنى من الأجر.

وتقول فلوغ إن سياسة شراء العملات الأجنبية هي جزء من سياسة الفائدة لدى البنك المركزي وجزء من نهج البنك لتطبيق أهداف السياسة الاقتصادية، والتي هي: الحفاظ على استقرار الأسعار، دعم السياسة الاقتصادية الحكومية التي تهدف إلى ضمان النمو الاقتصادي وفتح أماكن عمل وتقليص الفجوات بين الشرائح المختلفة وضمان استقرار مالي.

وأضافت فلوغ أنه خوفاً من توجيه ضربات لقطاع الصادرات، فإن البنك يتبع سياسة شراء العملات الأجنبية بشكل متعاطف، فالبنك الذي يفلق أبوابه بسبب تراجع مردود الصادرات لن يفتح أبوابه مجدداً، وبواسطة شراء العملات في بنك إسرائيل يلجؤون لارتفاع قيمة الشيكل، لكن في المقابل على المصدرين أن يلائموا أنفسهم للأوضاع الناشئة، وأن يضمنوا استمرار قدرتهم على المنافسة في الأسواق العالمية.

وتقول فلوغ إنه على الرغم من شراء العملات الأجنبية، وارتفاع احتياطي بنك إسرائيل المركزي إلى أكثر من ١٠٠ مليار دولار، فإن الاحتياطي ما يزال يشكل ٣٠٪ من حجم الناتج العام، بينما في دولة مثل سويسرا، فإن حجم الاحتياط من العملات يعادل حجم الناتج، وفي التشيك يصل حجم الاحتياط إلى ٦٠٪ من حجم الناتج العام.

الإعلام الإسرائيلية ما تمخض عن ذلك الاجتماع.

العوامل المؤثرة ومواجهتها

وبحسب سلسلة من التقارير ظهرت على مدى السنوات الماضية، فإن اللاعب الأكبر الذي يتسبب في تراجع سعر صرف الدولار هو المستثمرون بالعملات الأجنبية في العالم، إذ كما يبدو يستغلون ما يبدو من استقرار في الاقتصاد الإسرائيلي، ولكن كما ذكر فإن التقارير الأخيرة تقول إن التقليل التي تظهر في إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب تلعب دوراً أيضاً دوراً في تراجع سعر الدولار أمام العملات العالمية، وخاصة اليورو. ويقول المحلل الاقتصادي ميكي بيليد، في مقال له في صحيفة "كالكاليسست" الاقتصادية، التابعة لصحيفة "يديעות أchronot"، إن أحد الأسباب الحديثة لتراجع الدولار، هو عدم وضوح مستقبل الاقتصاد الأميركي، في فترة الرئيس دونالد ترامب، إذ أن الانطباع الناشئ هو أن ترامب يقود الاقتصاد نحو نقاط خطيرة لاستقرار الاقتصاد. ويقول بيليد أن رفع الفائدة البنكية الأساسية في الولايات المتحدة الأميركية إلى مستوى ٠.٢٥٪، هو أيضاً لم يساعد على رفع مستوى الدولار، رغم أن الفائدة في دول أوروبا المتطورة وأيضاً في إسرائيل ما زالت تلامس الصفر بالمئة.

وكثف بنك إسرائيل المركزي في السنوات العشر الأخيرة من شراء العملات الأجنبية، وخاصة الدولار، حتى ارتفع احتياطي البنك من العملات الأجنبية، من ٢٨ مليار دولار في نهاية الربع الأول من العام ٢٠٠٨، إلى أكثر من ١٠٠ مليار دولار في هذه الأيام، ويرى البنك أنه كان يجب رفع احتياطي الدولار من أجل أن يكون ملائماً لحجم النشاط الاقتصادي الإسرائيلي في الأسواق العالمية، إلا أن البنك استخدم شراء الدولارات من أجل محاربة وقف تراجع سعره.

وكما يبدو فإن البنك توقف في الاسابيع القليلة الأخيرة عن شراء الدولارات، ما ساهم في تسريع وتيرة تراجع سعر صرف الدولار، وكانت

البنوك قلقة: "فقاعة" قروض السيارات بلغت أكثر من ١١ مليار دولار!

*خبراء الاقتصاد يتخوفون من ركود اقتصادي يجر إلى بطالة وسوء أوضاع اقتصادية تزيد من ظاهرة عدم القدرة على تسديد الديون

البنوك تتخوف من تراجع أسعار السيارات المستعملة بشكل لا يغطي القروض المتبقية في حالة توقف تسديداتها

وسجل الثري جورج حوروش ارتفاعاً بثروته بنسبة ٢٠٪ لتصل إلى ١٢ مليار دولار، ثم عائلة كارسو التي ارتفعت ثروتها إلى مليار دولار، مقابل ٨٤٠ مليار دولار في ٢٠١٦. وفي المجمل فإن العائلات المائلة لأكثر شركات استيراد السيارات ارتفعت ثروتها الإجمالية بنسبة ٢٠٪، من ٥ مليارات دولار في ٢٠١٦ إلى ما يزيد بقليل عن ٦ مليارات دولار هذا العام.

دين العائلات العام يتعاظم

وينضم القلق من حجم ديون السيارات إلى القلق الأكبر من حجم ديون العائلات العام. وقال تقرير آخر صدر قبل أيام أن حجم ديون العائلات بما يشمل القروض الاسكانية بلغ في هذه المرحلة ٥٠٤ مليارات شيكل، وهو ما يعادل ١٤٢ مليار دولار، بعد أن كان بنك إسرائيل المركزي قد أعلن في شهر أيار الماضي أن حجم ديون العائلات، من دون القروض الاسكانية، بلغ في ذلك الحين ١٥٣ مليار شيكل، وهو ما يعادل ٤٣ مليار دولار، وهذا يشكل زيادة بنسبة ٥٠٪ عما كان قائماً قبل ست سنوات.

وحسب تقارير اقتصادية، فإن حجم ديون العائلات، بما يشمل القروض الاسكانية، يعني أن كل عائلة مدينة بالمعدل بما يزيد عن ٥٦ ألف دولار، وهذا يشكل زيادة بنسبة ٣٣٪ عما كان قبل ثلاث سنوات.

وأكد البنك المركزي في تقريره أن حجم الديون الاستهلاكية للعائلة تتزايد باستمرار، وأن مصدر تقديم القروض الأساس هو الجهاز البنكي، بما يشمل أيضاً شركات بطاقات الائتمان، التي منها ما هو مملوك للبنوك ذاتها، وأضاف أنه في السنوات الثلاث الأخيرة ارتفع حجم ديون العائلات من دون القروض الاسكانية بنسبة ٢٥٪، وهذه وتيرة ثابتة في السنوات الأخيرة، إذ أن حجم الديون العائلية في السنوات الست الأخيرة ارتفع بنسبة ٥٠٪.

وقد حذر البنك في تقريره من التضخم المستمر في حجم ديون العائلات، كي لا ترتفع ظاهرة عدم احترام تسديد الالتزامات المالية. وحسب التقرير، فإن نسبة عدم الالتزام بتسديد الديون في العام ٢٠١٥ ارتفعت بنسبة ٦٠٪، عما كان من قبل. وبلغ عدد الأشخاص المفروضة عليهم قيود بنكية مع نهاية العام ٢٠١٦، نحو ٣٧٠ ألف شخص، يمكن أن ٤٦٠ ألف حساب بنكي.

ويتخوف خبراء اقتصاد في البنوك الإسرائيلية من احتمال اندلاع ركود اقتصادي يجر من بعده بطالة، ومن ثم سوء أوضاع اقتصادية، تفرض على المدينين عدم تسديد ديونهم للقروض، وهذه الفرضية تأتي في الوقت الذي تعان فيه المؤسسة الإسرائيلية أن البطالة هي من الأدنى عالمياً، وبلغت في الشهر قبل الماضي ٤.٣٪، إلا أنه برأي البنوك هذه الفرضية تبقى قائمة، خاصة وأن فترة تسديد القروض تمتد لبضع سنوات.

وعلى الرغم من ذلك، فإن بنك إسرائيل ذاته الذي حذر من فقاعة قروض السيارات، قال إنه في حال نشأت أزمة عدم تسديد قروض، فإن هذا لن يجر إلى أزمة كبرى في شركات الاعتماد، كون حجم القروض يشكل جزءاً صغيراً من إجمالي الاعتمادات المقدمة للمجهور.

وقد اشغل قطاع السيارات الاقتصاد الإسرائيلي على مدار العامين الأخيرين من عدة نواح، وأولها مسألة ارتفاع حجم القروض كما ورد هنا، وأيضاً انقراض الشوارع بمئات آلاف السيارات الجديدة، في حين أن البنئ التحتية في وسط البلاد ليست مهياً لاستيعاب أكثر، لذا فإن ساعات الإزدحامات المرورية تتزايد، وأيضاً من ناحية التأثير على مستوى خزينة الضرائب، التي كان لقطاع السيارات حصة بارزة في الفائض الضريبي، وصولاً إلى أرباح مستوردي السيارات وشركات البيع.

فقد قال تقرير للخبير الاقتصادي الرئيسي في وزارة المالية إن أرباح مستوردي السيارات في السنوات السبع من ٢٠٠٦ وحتى ٢٠١٣، بلغت ١٤ مليار شيكل (٣٫٢٤ مليار دولار وفق معدل سعر الصرف الحالي)، بمعدل ملياري شيكل سنوياً، ما يعني أن هذه الأرباح سجلت في الأوامر الثلاث التالية من ٢٠١٤ وحتى ٢٠١٦، أرباحاً أكثر بكثير، سنوياً، على ضوء الذروة في بيع السيارات. كذلك فقد خصص تقرير مجلة صحيفة "ذي ماركرز" السنوي عن الإثراء ال ٥٠٠ الأكبر، جانبا لشركات وعائلات استيراد السيارات، وقد سجلت العائلات والأشخاص السبعة البارزون في قطاع السيارات أرباحاً كبيرة في العامين الماضي والحالي، ما رفع ثرواتهم بنسبة ملحوظة. فعائلة حارلف، التي تملك شركة "كال موبيل" وتستورد سيارات يونداي وميتسوبيشي ومارديس، وكانت حصتها ٢١٪ من إجمالي مبيعات العام الماضي، سجلت ارتفاعاً حاداً في ثروتها، من ١٫٢ مليار دولار في ٢٠١٦، إلى ملياري دولار في العام الجاري.

يواصل سعر صرف الدولار أمام الشيكل تراجعته في الأيام الأخيرة، إذ تراجع منذ مطلع العام ٢٠١٦ وحتى هذه الأيام بما يزيد عن نسبة ١٠٪، وتتقوّل تقارير اقتصادية إنه إلى جوانب العوامل القائمة في الاقتصاد الإسرائيلي، فإن ما يبدو من علامات سؤال على مستقبل دونالد ترامب في البيت الأبيض، وما يظهر من قلق في إدارته، يلعب هو أيضاً دوراً في وضعيّة سعر الدولار في الأسواق العالمية، لتنعكس مباشرة على سعر الصرف أمام الشيكل.

وكان سعر صرف الدولار قد بدأ يشهد تراجعاً حاداً ابتداء من النصف الأول من العام ٢٠٠٧، فعلى سبيل المثال، لامس سعر صرف الدولار أمام الشيكل في صيف العام ٢٠٠٤، وبعده بقليل، سعر ٥ شواكل للدولار، ولكن سرعان ما تراجع إلى ٣٫٤ شياكل للدولار، وهو السعر الثابت الذي استمر لعامين ونصف العام، وفي العام ٢٠٠٨، هبط سعر الدولار إلى ٣٫٢ شياكل للدولار، وبعدها بدأ يرتفع وفي غضون عامين بدأ يتراوح سعره ما بين ٣٫٧٥ إلى ٣٫٩٥ شياكل للدولار.

وفي العام ٢٠١٤، عاد الدولار وانهار إلى مستوى ٣٫٥ شياكل للدولار كما هو الآن، لكنه في غضون ستة أشهر، أي حتى نهاية ذلك العام ذاته، عاد الدولار إلى معدل ٣٫٩ شياكل للدولار، ثم بدأ يتراجع تدريجياً في العام ٢٠١٦، وازدادت وتيرة تراجعته في العام الجاري ٢٠١٧، إذ تراجع سعر الصرف منذ مطلع شهر آذار الماضي وحتى اليوم، أي أكثر بقليل من ثلاثة أشهر، بنسبة ٥٪.

ويشكل تراجع سعر صرف الدولار، وأيضاً اليورو، ضربة حادة لقطاع الصادرات، الذي يتراجع مردوده المالي بالعملية المحلية، التي تغطي القسم الأكبر من كلفة الانتاج، إذ لم يكن كل الكلفة. ولهذا فإن المصدرين يطالبون باستمرار تسهيلات وتعيويضات من الحكومة، وقد كان مثل هذا الدعم في العام ٢٠٠٨، وفي المقابل، الجهور لا يلبس انعكاساً لتراجع سعر الدولار على أسعار المواد والبضائع المستوردة، أو تلك التي فيها مواد خام مستوردة، باستثناء تراجع طفيف في أسعار الوعود.

وقالت مصادر في اتحاد الصناعيين في الأيام القليلة الماضية، إن الصناعيين يطالبون وزارة المالية وبنك إسرائيل المركزي بالشروع بإجراءات سريعة وفعورية، كخفلة برفع سعر صرف الدولار أمام الشيكل، بعد تدهوره على المستوى الذي كان عليه قبل ثلاث سنوات، وقال الملحق الاقتصادي "مامون" في صحيفة "يديעות أchronot"، إن الصناعيين يقولون، إنهم "على شفا كارثة" إذا لم يتم التدخل فوراً من أجل وقف تدهور الدولار.

وأضاف "مامون" أن التخوف الأكبر لدى الصناعيين هو اضطرابهم لوقف خطوط انتاج في العديد من المصانع، بعد أن يتبين لساكنيها أن المردود المالي بالشيكل لن يغطي كلفة الانتاج للمصنّع، ما سيتسبب لهم بخسائر فادحة، وإغلاق خطوط انتاج سيعتني بالضرورة فصل عمال من هذه المصانع. ولذا يطالب الصناعيون بالعمل على رفع سعر صرف الدولار ب ٥٪ في الفترة القريبة، ثم الاستمرار في الإجراءات، حتى يرتفع بالمجمل بنسبة ١٠٪، بمعنى إلى محيط ٣٫٨ شياكل للدولار، وهو المستوى الذي قال عنه بنك إسرائيل في فترة سابقة إنه المستوى الذي يستطيع الصناعيون والاقتصاد الإسرائيلي تحمله.

وحسب "مامون"، فإن التقديرات الإسرائيلية تشير إلى احتمال استمرار تراجع سعر الصرف أمام الشيكل، على ضوء "جودة أوضاع الاقتصاد الإسرائيلي"، وأيضاً بسبب تراجع قيمة الدولار في الأسواق العالمية، وتبين أن وزير المالية موشيه كحلون عقد قبل أكثر من أسبوع اجتماعاً طارئاً بمشاركة عدة أطراف ذات علاقة، بينهم ممثلو اتحاد الصناعيين، للبحث في وضعيّة الدولار واليورو أمام الشيكل، إلا أنه لم تذكر وسائل

جمعية حقوق المواطن تطلق موقعا بمناسبة مرور نصف قرن على احتلال ١٩٦٧

السياسة الإسرائيلية المتبعة تجاه الأراضي المحتلة

بالتزامن مع مرور ٥٠ عاماً على الاحتلال، أطلقت جمعية حقوق المواطن يوم ٥ حزيران الماضي موقعا خاصا على شبكة الانترنت يُلخص الأوضاع في الأراضي المحتلة.

ويتطرق الموقع المنشور باللغات العربية والعبرية والانكليزية إلى تلخيص مجمل الأوضاع السياسية، والمدنية والإنسانية السائدة في الأراضي المحتلة، كما يقدم ملخصاً تاريخياً حول نشوء دولة بلا حدود - إسرائيل - وأثر ذلك على الفلسطينيين، ويؤكد أن الضبابية في رسم حدود إسرائيل يلقي بظله على الفلسطينيين في مناح عدة تتجسد في القمع والتنكيل ونهب الأراضي والحكم العسكري، ناهيك عن شرذمة العائلات، والحرام من الخدمات الصحية.

ويشير الموقع إلى أنه منذ حزيران ١٩٦٧ أصبح من الصعب جداً رسم حدود دولة إسرائيل، والسياسة المتبعة تجاه الأراضي المحتلة هي حالة متفاقمة من التناقضات وإخفاء الحقائق، وتحت جنح الحدود المبهمة تنتهك حقوق الإنسان الفلسطيني منذ ٥٠ عاماً على نحو لا يطاق.

كما جرى تجاوز الخط الأحمر بحيث يُزج أناس من الأراضي المحتلة في السجون دون إجراء محاكمة. وفي كل لحظة هناك مئات من الفلسطينيين رهن الاعتقال الإداري، أي أنهم في السجن ولكن دون أن يقال لهم ما هي الشبهات الموجهة ضدهم ودون إعطائهم فرصة ليجادلوا لإثبات براءتهم في إجراء قضائي عادل أمام المحكمة.

ويجري سلب أراضي الفلسطينيين بوسائل قانونية تتجاوز الخط الأحمر بشكل واضح، وتصدر الحكوة الإسرائيلية تعليماتها إلى الجيش لياخذ أراضي الفلسطينيين لصالح المستوطنين، وهي تعلم أن القادة ينتهكون بذلك القانون الإنساني الدولي الذي يُلزمهم، وأقر الكنيست مؤخرا قانون التسوية، وأضفى بذلك طابع الشرعية على مثل هذا الاستيلاء.

ومنذ إقامة الحكم العسكري في المناطق المحتلة في حزيران ١٩٦٧، تطوّر القانون العسكري هناك، وتطوّر معه الفصل المحاكم العسكرية، التي يحاكم إمامها السكان الفلسطينيون فقط. والفصل بين القوانين السارية على الفلسطينيين وتلك السارية على الإسرائيليين القاطنين ضمن النطاق نفسه، تكاد تمش جميع مناحي الحياة، من قوانين المرور إلى حرية التعبير، وتجاهلت إسرائيل المبدأ القائل بأن الاحتلال مؤقت، وجعلت سيطرتها على الأراضي المحتلة واقعا مستديماً، واختارت حكومات إسرائيل خرق القانون الدولي عندما ضمت القدس الشرقية، وأقامت المستوطنات وجدار الفصل، واتخذت خطوات مؤذية وقاسية تجاه الفلسطينيين. هذه السياسة المتواصلة تمخّض عنها فصل وتجزئة في المناطق المحتلة - فعلياً وقانونياً وإداري - يمس عميقاً حقوق الفلسطينيين الفردية والجماعية. وهذه السياسة غايتها إتاحة السيطرة على أجزاء واسعة من المناطق، وزج الفلسطينيين في مساحات محدودة.

وتواصل حكومات إسرائيل التحدّث عن نزاع قوميّ وعن تهديد أمني يستوجب الإبقاء مؤقتاً على الحكم العسكري في المناطق المحتلة، فعلياً هي تتّبع خطوات عن علم وإدراك لتثبيت واقع جديد يغيّر على نحو دراماتيكي حدود الدولة وتعريف إسرائيل الأساسي كدولة ديمقراطية تكفل حقوق الإنسان لكل من يسكن داخل حدودها.

ويشدّد الموقع على أن الحفاظ على استمرار هذه السيطرة منذ خمسين عاماً - وهي مدة لا سابق لها في العصر الحديث - كان ممكناً تحت جنح وضغ

مُبهم بواسطة إنشاء إطار احتلال عسكري مؤقت وفقاً للقانون الدولي (ومن هنا فهو "احتلال شرعي") يرسخ في الواقع السيطرة والمضّم الدائمين.

كيف نشأت هنا "دولة بلا حدود"؟

وجاء في الموقع تحت العنوان أعلاه:

طيلة خمسة عقود، منذ حزيران ١٩٦٧، جرت تشظية الأراضي المحتلة عبر تفسيمها إلى وحدات تقوم فيها نظم حكم مغايرة وتتّبع طرق سيطرة مختلفة:

القدس الشرقية ضمّتها إسرائيل رسمياً منذ البداية، في حزيران ١٩٦٧. جرى ذلك في مخالفة للقانون الدولي وأدى إلى ضبابية مستديمة بخصوص هذه المساحة ومكانة سكّانها الفلسطينيين، الذين يشكّلون اليوم نحو ٤٠ بالمئة من مجمل سكّان القدس، فهؤلاء يسكّتون رسمياً ضمن حدود دولة إسرائيل، ولكنهم ليسوا مواطني إسرائيل ولا يتحمّتون بحقّ المشاركة السياسية (الانتخاب والترشيح للبرلمان الإسرائيلي - الكنيست). وبرغم أنه جرى تطبيق القانون الإسرائيلي في القدس الشرقية، فالواقع أنّ السياسة التي تبلورت هناك تتجسد في الإهمال المفرط والقمع والتنكيل، وفي الامتناع عن تطبيق القانون الإسرائيلي وحفظ الحقوق الأساسية للسكّان. في بقية المناطق أقامت إسرائيل في حزيران ١٩٦٧ نظام احتلال عسكري. رفضت الحكومة الإعلان صراحة بأنّ هذه مناطق محتلة وفقاً لتعريف القانون الدولي. مع ذلك، أعلنت أنّ الجيش هو الذي سيدير هذه المناطق في إطار القانون الإنساني الدولي ("قوانين الاحتلال") وتضنّ في الأساس على أنّ: القائد العسكري هو السيد في المنطقة، من حيث المسؤوليّة عن النظام العام والأمن. وهو مؤتمن على الفلسطينيين السكّان المحتلين المعرّفين "كسكّان محميّين" وفقاً للقوانين الدولية، وتتّع على القائد العسكري مسؤوليّة الاهتمام بهم وبرفاهيتهم. والأهم بموجب هذه القوانين: الاحتلال العسكري هو حالة مؤقتة لا أكثر.

ولكن الرغبة في الضمّ نشأت واقعا مختلفاً تماماً. حاكم مؤقت؟ مؤتمن على السكّان المحميّين؟ ليس تماماً. فالجيش مطالب بتفسيّد سياسة الحكومة في مخالفة فظة للقانون الدولي الذي ينظّم سيطرة الجيش في الأراضي المحتلة. إقامة المستوطنات أدت إلى نشوء "جزر إسرائيلية" في الأراضي المحتلة، وجرى ربط هذه المستوطنات بإسرائيل بواسطة شبكة طرق ومواصلات منفصلة. لقد مؤمت المستوطنات الفرق بين إسرائيل ذات السيادة والمناطق التي تحتلها إسرائيل. ما أتاح ذلك هو إقامة منظومتين قانونيّتين منفصلتين - واحدة للإسرائيليين وأخرى الفلسطينيين. عندما تقوم في الأراضي التي يسيطر عليها الجيش نظم قانونية منفصلة تبعاً للقومية وتميّز بشكل فظ ضدّ السكّان المحميّين، هل يعبّر هذا احتلالاً أم سيادة؟ بدلاً من القيام بواجب الاهتمام بالسكّان المحليين الواقعيّين تحت الاحتلال، خُصص الجزء الأكبر من مهفات الجيش في المناطق المحتلة للدفاع عن أمن المستوطنين، توسيع المستوطنات واتّخاذ خطوات تسهّل ضمّ الأراضي المحتلة. وتحت ذريعة الاحتياجات العسكرية سيطرت إسرائيل على مناطق واسعة بينما أخرجت السكّان الفلسطينيين خارجها وفزعتها من النواجد الفلسطينيين. بمرور السنين نشأت في الضفة الغربية وقطاع غزة مساحة كاملة ينعّم على الفلسطينيين التنقّل أو السكّن فيها، أو يتاح ذلك ضمن قيود. مما أدى إلى أن ينظر كثير من الإسرائيليين إلى هذه المناطق على أنّها

بحث جديد لمركز «مولاد- لتجديد الديمقراطية في إسرائيل» :

اليمن المتدين الاستيطاني يسيطر على مجال التربية القيميّة في المدارس الرسمية (الحكومية) في إسرائيل!

المشروع المركزي والأكثر نجاحا في هذا المسعى هو مشروع "رحلة إسرائيلية" الذي حظي بتمويل حكومي زاد على ١٠٠ مليون شيكل بين الأعوام ٢٠٠٦ و ٢٠١٧ (وهو العامل المركزي لنجاحه) إلى جانب أموال طائلة من ملياردير كندي من تيار الإنجيليين التبشيريين

المشاركة في مناقصات رسمية، التنافس ضمنها والخضوع لشروطها، عند التعاقد مع السلطات المحلية، مما يوسع دائرة تأثيرها (الجمعية) ويزيد من أرباحها المالية.

٤. غياب التعددية: رغم الصلق صفة «إسرائيلية» باسم هذه الرحلات، إلا أنها لا تشمل أي تمثيل لأي من التيارات الأخرى في اليهودية، وفي مقدمتها تلك التي تتبنى الأفكار العلمانية التي تميز الغالبية الساحقة من الطلاب المشاركين فيها، علاوة على عدم ضمانها أي تمثيل لقطاعات والشراخ المختلفة في المجتمع الإسرائيلي.

٥. غسل دماغ إيديولوجي - سياسي: يحرص منظمو هذه الرحلات على تصويرها وكأنها تحظى بإجماع واسع بين الجمهور اليهودي الإسرائيلي، غير أن الحقيقة أنها مشبعة بالرسائل والمضامين السياسية الخاصة باليمين المتدين الاستيطاني، ومن هه، على سبيل المثال فقط: حين يزور الطلاب المشاركون منطقة المستوطنات في «غوش عتميون» في الضفة الغربية، لا يتمّ اعلامهم بأنهم قد عبروا «الخط الأخضر» وبأنهم يزورون منطقة «موضع خلاف ونزاع»، بل تتم محو الخط الأخضر من خارطة الرحلة التي يتم توزيعها على كل الطلاب المشاركين!»

٦. شبكة غير برلمانية لليمين: تشكل هذه الجمعية وسواها من الجمعيات اليمينية جزءا أساسيا من «شبكة غير برلمانية تابعة لحزب البيت اليهودي» على غرار المدارس الدينية اليهودية التي تشكل، في الواقع، فروعها على رسمية لهذا الحزب تنشر أفكاره الإيديولوجية والسياسية وتقدم له المساعدات التنظيمية المختلفة.

٧. المزيد من اليهودية، على حساب العلوم والديمقراطية: المبلغ الذي رصدهته الحكومة للتعليم غير الرسمي في مجال التربية اليهودية وصل في العام ٢٠١٥ إلى نحو ١٧ مضعفاً من المبلغ الذي رصدهته لتعليم العلوم والتربية الديمقراطية والتعايش، وذلك على الرغم من التراجع المستمر في تصميّلات الطلاب الدراسية في المواضيع العلمية والتكنولوجية. كما يبين تحليل ميزانيات هذه الجمعية أن الطلاب اليهود في المستوطنات يحصلون، بصورة مستمرة ودائمة، على ميزانيات تفوق بكثير تلك التي يحصل عليها الطلاب في أية منطقة أخرى داخل إسرائيل، بما فيها منطقتا النقب والجليل.

٨. من تقديس السبت إلى تقديس المستوطنات: ليس ثمة في وزارة التربية والتعليم أي جهاز لمراقبة عمل هذه الجمعية، ميزانياتها، مداخيلها ومصرفاتها، أو المضامين التي تنشرها في المدارس الرسمية (الحكومية). ونتيجة لذلك، كثيرا ما تتجاوز الشباب الناشطات فيها، المنخرطات في «الخدمة المدنية»، حدود مهامهن إذ تقدمن «دروساً» تتجاوز كثيرا حدود صلاحياتهن وتأهيلهن. ومن ضمن ذلك، على سبيل المثال: تقدم الشباب دروسا عن «ذكرى إسحاق رابين» وعن «التربية الجنسية بروح اليهودية»، بل وعن «أهمية بناء الهيكل الثالث»!! ورغم كون هذه الدروس «مشبعة بالمضامين والرسائل السياسية التي تشكل موضع خلاف في المجتمع الإسرائيلي»، إلا أن الهدف الأكبر من دمج هؤلاء الشباب فيها هو، خلق علاقة ترابطية ما بين الصهيونية الدينية والقيادة القيمية والسياسية، تحضيرا لاية قرارات حاسمة مستقبلية في القضايا السياسية والأمنية!»

أيدي الفلسطينيين.

في قطاع غزة، واقع الحكم العسكري وإقامة المستوطنات، الذي نشأ بعد ١٩٦٧، اختلف جذريا في أعقاب خطة الانفصال أحادية الجانب من قبل إسرائيل وإخلاء المستوطنين في صيف ٢٠٠٥ وسيطرة حماس على القطاع بعد ذلك بوقت قصير. يسود اليوم فصل حاد بين الضفة وقطاع غزة، الذي تحوّل إلى سجن كبير يقبع داخله مليونا إنسان، ولدت سيطرة حماس وضعا من العدائية المستمرة بين إسرائيل والقطاع أدّت إلى ثلاث جولات من القتال، حتّى بعد الانفصال عن قطاع غزة أبقّت إسرائيل في يديها السيطرة على حواجز القطاع - البرّية والبحرية والجويّة، وكذلك على الجمارك، وحتى على تسجيل السكّان. لهذه السيطرة إسقاطات جذية على حرية تنقّل وحركة سكّان القطاع، كما على إمكانية إحقاق حقوقهم الأساسية كالتعليم والصحة، وأيضا على فرص التطوير وعلى الوضع الاقتصاديّ في القطاع، وفيما تدّعي إسرائيل أنّها قد خرجت من قطاع غزة، وبذلك يكون الاحتلال قد انتهى، تعتقد منظمات حقوق الإنسان أن قوانين الاحتلال لا تزال تلزم إسرائيل خاصة في المجالات التي لا تزال تقع تحت السيطرة الإسرائيلية.

«إسرائيلية»، لا فلسطينية. جدار الفصل عمق هذه السيرةورة. ولأن مساره لا يطابق الخط الأخضر، ينشئ جدار الفصل جيوبا ومناطق ينعّم الفلسطينيون من دخولها. وشهدت "منطقة التماس" الواقعة غربي الجدار، الكثير من الأوامر العسكرية التي قلّصت من فرضها الجدار نغشات مساحة لا تتبع لأي جهة رسمية على أرض في القدس، عزل الجدار الفاصل أكثر من زبع سكّان القدس الشرقية عن بقية أجزاء المدينة. السلطات الإسرائيلية وضمّنها بلدية القدس تتنصّل من مسؤولياتها الأساسية تجاه السكّان رغم أنّهم ظلوا رسمياً جزءا من المدينة. بين الحدود البلدية الرسمية للقدس التي ضُقت والحدود المانية/الفعلية التي فرضها الجدار نغشات مساحة لا تتبع لأي جهة رسمية على أرض الواقع، وتسمّى "أرض حمزة" (no man's land) يسكنها فلسطينيون فقط؛ وبين الخط الأخضر ومسار الجدار على امتداد الضفة الغربية نشأت جيوب إسرائيلية يتقلص تدريجيا عدد الفلسطينيين القاطنين فيها.

اختلف طابع سيطرة إسرائيل في المناطق المحتلة في أعقاب إقامة السلطة الفلسطينية ضمن اتفاقيات أوسلو، التي قلّصت نوعا ما من صلاحيات الجيش في بعض المناطق. وأصبحت وزارات الحكومة الفلسطينية هي المؤتمنة على الحياة اليومية للسكّان في المنطقتين المنصّقتين أ وب (وتبلغ مساحتها نحو ٤٠ بالمئة من الضفة الغربية) وعلى تقديم بعض الخدمات في المنطقة ج. ولكن سيطرة إسرائيل التامة على المنطقة ج (نحو ٦٠ بالمئة من الضفة الغربية) يثري في يديها مفاتيح تطوير احتياطي الأرض وموارد الطبيعة في الضفة كلّها. التفوق العسكري الحاسم يتيح لإسرائيل أن تفعل ما يحلو لها في أنحاء الضفة وأن تستمرّ في سلب مناطق استراتيجية من

لها، أيقن قادة المعسكر الديني - الاستيطاني أنه «يتوجب عليهم البحث عن وإيجاد طرق جديدة توصلهم الى قلوب الإسرائيليين». وفي إطار هذا المسعى، رأى هؤلاء «ضرورة تركيز جهودهم على الفئة الأقرب والأسهل للتأثير: شريحة الأولد والشبابية»، وتأسيسا على هذا الاستنتاج وتنفيذا له، أقام اليمين المتدين الاستيطاني عشرات الجمعيات، الخاصة والأهلية، «تسلّت إلى جهاز التعليم الرسمي وتغلّفت فيه خلال السنوات الأخيرة». خلافا للاعتقاد السائد في الراي العام اليهودي في إسرائيل - كما يشير التقرير - لم يكن الهدف المركزي لهذه الجمعيات تحقيق «توبة بنات وأبناء الشبيبة اليهود العلمانيين بإعادتهم إلى أحضان الدين اليهودي وتقاليد»، وإنما وضعت لنفسها «هدفين مركزيين آخرين هما: الأول - تعزيز مكانة الصهيونية الدينية كخبة روحانية - سياسية؛ والثاني - تحويل النقاش حول المشروع الاستيطاني في إسرائيل إلى «تابو» وجعله نقاشا غير شرعي، وذلك بالتأسيس على، والانطلاق من، فرضية أساس تقول بوجود «فراغ قيمي» - يجسد، فغن خطير من اضطراب الهوية وفقدان القيم - بين بنات وأبناء «مجموعة الأغلبية العلمانية من اليهود في إسرائيل».

أبرز خلاصات البحث

يوجز معدو التقرير أبرز خلاصات بحثهم في النقاط المركزية التالية:

١. واجهة جماهيرية، تنظيم خاص، نتجة الحرص المشدد على تمويه الهوية والحدود التنظيمية، يخطئ كثيرون جدا في الاعتقاد بأن «رحلة إسرائيلية» هو مشروع تنظّمه وتديره وزارة التربية والتعليم، بينما الحقيقة هي أن الجهة القائمة على هذا المشروع، إعدادا وتنظيما وتنفيذا، هي جمعية خاصة تدعى «بريشيت» (التكوين) وهي ذات هوية سياسية واضحة تماما. من بين مؤسسيها: الحاخام موطي، مردخاي الون (أحد كبار الحاخامين في تيار الصهيونية الدينية) وأفي فرستمان (أحد قادة حزب «البيت اليهودي» والنائب السابق لوزير التربية والتعليم). أما المتبرع المركزي والأساسي لهذه الجمعية فهو ملياردير كندي من الإنجيليين التبشيريين.

٢. أموال طائلة - من خزينة الدولة: - بين الأعوام ٢٠٠٦ و ٢٠١٧، وظفت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة (من اليمين و«اليسارا») ما يزيد عن ١٠٠ مليون شيكل في هذا المشروع وزادت نسبة الدعم المالي الحكومي لكل طالب مشارك فيه من ٢٥٪ إلى ٤٢٪. ويتيح هذا السخاء الحكومي المكثف، من الأموال العامة، لهذه الجمعية عرض مشروعها هذا على المدارس الرسمية (الحكومية) بأسعار زهيدة، بل بالمجان تماما في كثير من الأحيان، وهذا هو العال المركزي وراء نجاح هذا المشروع. وعلاوة على ذلك، تتكفل الدولة بتمويل وتغطية نفقات القوى البشرية العاملة في هذه الجمعية - كغيرها من الجمعيات اليمينية - من خلال اعتمادها الكلي تماما، تقريبا، على شبّات منخرطات في «الخدمة المدنية» (أو: «الخدمة الوطنية»)، خلافا للجمعيات الأخرى الناشطة في مجال التربية والتعليم.

٣. «مرزود وحيد» للسلطات المحلية: تعزف وزارة التربية والتعليم هذا المشروع (رحلة إسرائيلية) بأنه «المرزود الوحيد» للسلطات المحلية في مجال الرحلات من هذا النوع، وهو ما يعفي هذه الجمعية من الواجب القانوني في

عشر من نحو ٢٠٠ مدرسة، غالبيتها الساحقة هي مدارس تابعة لجهاز التعليم الرسمي - العلماني (الحكومي) في إسرائيل، المنفصل تنظيميا وإداريا والمختلف مضمونيا وتعليميا عن جهاز التعليم الديني.

ويحلل الفصل الخامس من «المشروع ف تقرير - مولاد» كل ما يتعلّق بمشروع «رحلة إسرائيلية»، بما في ذلك مقابلات مع مرشدين سابقين في هذا المشروع وتسجيلات صوتية لما يدور خلال الفعاليات والجولات المختلفة التي يشمّلها المشروع، ليثبت، عبر ذلك كله - واقع «سيطرة اليمين المتدين الاستيطاني على مجال التربية القيمية في جهاز التعليم الرسمي»، إذ تؤكد الشبيبة والمعطيات أن «المشروع فعّد لتحقيق هدف مركزي واضح هو، غسل دماغ سياسي للطلاب العلمانيين، من خلال مسارات المشي، مرورا بالحلقات الحوارية والإرشادية وانتهاء بالندوة التي يتم توزيعها على الطلاب «وكها، دون استثناء، مضامين سياسية من تصميم وإنتاج اليمين المتدين الاستيطاني!»

يعرض التقرير «مولاد» منهجيات وأساليب العمل التي تعتمدها جمعيات اليمين المتدين الاستيطاني في المدارس الرسمية، يحلّل تقاريرها المالية فيورد معطيات تفصيلية عن مصادر تمويلها، كما يحلّل كمية كبيرة من الرسائل الداخلية فيكشف عن المبادئ والتوجهات الإيديولوجية التي تسترشد بها، من خلال ذلك كله، وبواسطته، ترسم الصورة التالية: تحت ستار «تقريب القلوب» والحديث الضبابي عمّا يسمى «الهوية اليهودية»، «تبذل مجموعة صغيرة من الإسرائيليين جهوداً مكثفة لإعادة تشكيل وتصميم المفهوم القومي السياسي - أي، الهوية الإسرائيلية - لدى الأغلبية العلمانية، برسم الأقلية الصهيونية الدينية ومفاهيمها. رغم كونها شريحة صغيرة لا تتعدى نحو ١١٪ فقط من مجموع اليهود في إسرائيل» وبهذا المعنى، يسيّر مشروع «تقريب القلوب»، بمنطق الجمعيات اليمينية الدينية الاستيطانية، في اتجاه واحد ووحيد هو، على الدوام: تقريب الأغلبية العلمانية الفاقدة للقيم من الأقلية الدينية القومية التي تمتلك القيم وتصورها.

مشروع بديل في إثر فشل «الاستيطان في القلوب»!

يؤكد تقرير «مولاد»، أن اليمين المتدين الاستيطاني في إسرائيل «قد حدّد، منذ نحو عقد من الزمن تقريبا، جهاز التعليم الرسمي هدفا لإحكام السيطرة المنظمة عليه»، وفي تفسيره لخفيات هذا القرار، يعزو التقرير دافعه المركزي إلى فشل مشروع «الاستيطان في القلوب» الذي شكّل أحد الأهداف المركزية المعلقة التي راقت مشروع الاستيطان اليهودي في المناطق الفلسطينية منذ أيامه الأولى، وبهذا المعنى، يصرّ التقرير أن المشروع الجديد جاء كمشروع بديل لمشروع «الاستيطان في القلوب» الذي مني بالفشل وكعمسى للتعويض عنه.

ففي أعقاب الدعم الجماهيري الواسع الذي استقطبته «خطة الانفصال» عن قطاع غزة بين الجمهور اليهودي في صيف العام ٢٠٠٥، وما رافقها وتلاها من «أجواء ومشاعر اللامبالاة» التي قابل بها الجمهور الإسرائيلي، بغالبيته، الحملة التي أطلقها المستوطنون لمعارضة «خطة الانفصال» والتصدي

إسرائيل ترى في زيارة مودي إبراما لحلف إستراتيجي وأقفا لتوسيع تجارتها مع الهند!



نتنياهو و مودي خلال احد لقاءاتهما.

”سيد الزعيمان الإسرائيلي والهندي لغة مشتركة مع الرئيس الأميركي الجديد بسهولة أكبر من سلفه في المنصب، وبسعيها لتعزيز مكانتها في مناطق هامة في العالم ستكشف الولايات المتحدة أن إسرائيل والهند مستعدتان للمشاركة في ‘ئتلاف الدول الموافقة’ غير الرسمي، وإمكان هذا الاستعداد، على سبيل المثال، أن يشكل خطوات عملية أولى في وجود حوار إستراتيجي حول المنطقة الممتدة من البحر المتوسط إلى المحيط الهندي وحول مواضيع أخرى ذات اهتمام مشترك، وفعلا، البيان المشترك للزعيمين يذخر ‘شراكة إستراتيجية’ لدى وصفه العلاقات بين الدولتين“.

وأضاف عيران أن “العمل الصيني معقد أكثر من وجهة نظر إسرائيلي، التي تبذل جهدا موازيا من أجل دفع علاقاتها الاقتصادية والعلمية مع الصين. والتعاون الواسع بين الهند وإسرائيل يتناقض كلياً مع انعدام النشاط المشترك في هذه المجالات بين إسرائيل والصين، الذي فرضته الولايات المتحدة على إسرائيل، واختارت الصين حتى الآن تجاهل هذه المعادلة، لكنها ربما لن تتعامل بالطريقة نفسها مع الحوار بين الهند وإسرائيل، خاصة عندما يجري تحت رعاية الولايات المتحدة، وفيما هو مرتبط بمنطقة مصالحها الأمنية المباشرة“.

ورأى عيران أن “العلاقات التي نجحت إسرائيل في بلورتها مع الهند والصين تمثل تحولاً هاماً في علاقاتها الخارجية وميرانها الإستراتيجي، فكلتا الدولتين العظيمتين مختلفتان جدا عن بعضهما وتضعان معضلات متنوعة أمام إسرائيل، لكن يبدو أن من شأن اللغة، والشبه الكبير في المؤسسات السياسية، أو وجود مجموعات سكانية يهودية وهندية في الولايات المتحدة، أن تساعد في تطوير العلاقات مع الهند بسهولة أكبر وبشكل أسرع بكثير مما مع الصين، وتطرح الصين فرصا اقتصادية كبيرة وجاذبة أكثر في الأمدن القريب والمتوسط، والطريق بين الصين والهند، والتقدير الدقيق بين ساعاتهما الاقتصادية المختلفة ووضعها قبالة بعضها، تتطلب مهارة وإبداعا وتنسيقاً من جانب مؤسسات دبلوماسية وقصاصة وأمنية، سواء كانت هذه المؤسسات عامة أو مؤسسات القطاع المحلي الخاص. وفي حال توفرت هذه الفرص بأيدي إسرائيل، فإنها ستكون أكثر كثرة على إدارة علاقاتها المعقدة مع الهند والصين“.

وجود حاجة لإجراء توازن بين علاقات حكومته مع إسرائيل والفلسطينيين، ولم يرز رام الله.

ورأى عيران أن التطورات الحاصلة في العالم العربي في السنوات الماضية “ساعدت، بصورة غير مباشرة، في تقدم العلاقات بين الهند وإسرائيل، التي استندت حتى الآن على ثلاثة اهتمامات مركزية هندية، هي الحاجة إلى توسيع الأساس الاقتصادي للدولة ومحركات النمو فيها، وتحسين مستوى حياة السكان في الهند، ومحاربة الإرهاب“.

يشار إلى أن الاقتصاد الهندي يستند بشكل كبير إلى قطاع الخدمات وخصوصا تكنولوجيا المعلومات، الذي يشكل قرابة ٦٠٪ من الناتج المحلي الخام، بينما تشكل الصناعة أقل من ربع الناتج والصناعة أقل من ذلك، علما أن هذا القطاع هو المشغل الأكبر، ووفقا لعيران، فإنه “إذا كانت الهند تتطلع إلى تطوير اقتصاد متوازن أكثر، بإمكان إسرائيل مساعدتها في ذلك، في مجالات هامشية رغم كونها ليست عديمة القيمة، مثل إدارة موارد المياه، واستخدام مزروعات معينة وتطويرها، وإنتاج مياه للشرب بواسطة التكنولوجيا الإسرائيلية المتقدمة لتحلية المياه، الأمر الذي سيسحب جودة حياة سكان الهند، وخاصة في المناطق الفاحلة... والاتفاقيات السبع التي جرى توقيعها خلال زيارة مودي لإسرائيل، تشكل سقفا جديدا لتوسيع العلاقات بين الدولتين“.

وأضاف عيران أن التعاون في المجال الأمني انتقل من مرحلة مبيعات الأسلحة والعتاد العسكري والتكنولوجيا الأمنية الإسرائيلية للهند إلى مرحلة الإنتاج المشترك، و“خطر وقف المبيعات الإسرائيلية بشكل كامل هو خطر مائل بالطبع، لكن بإمكان الدولتين وضع حلول تستند إلى روح التجديد الإسرائيلية في تطوير الأسلحة، وكذلك تطوير أسواق جانبية ثالثة أو البحث عنها. وثمة موضوع آخر في مجال التعاون الأمني وهو التصول في الحرب ضد الإرهاب، الذي يشغل الدولتين، وبالرغم من الظروف المختلفة السائدة في كل من الدولتين، إلا أن المنهج والعتاد هما موضوعان بإمكان إسرائيل والهند التعاون فيهما“.

ورأى عيران أن زعيمين آخرين تواجدا في خلفية لقاء مودي ونتنياهو، رغم أنهما لم يكونا حاضرين، هما الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، والرئيس الصيني، شي جين بينغ.

من التحالفات الرسمية وغير الرسمية. وزارة مودي إلى إسرائيل، بين الرابع والسادس من تموز الجاري، قد تعتبر لاحقا أنها واحدة من علامات الطريق في هذا التحول“.

العنصرية، بعدما كانت الهند مؤيدة دائمة لكثرة الدول العربية بكل ما يتعلق بالقضية الفلسطينية لدى طرحها في المؤسسات الدولية، وخاصة الأمم المتحدة، مقترنا هذه السياسة ناجمة عن وجود أقلية مسلمة كبيرة، وعن كون الهند دولة مؤسسة لمظنمة دول عدم الانحياز، ومن أجل منع الدول العربية من تأييد أعمى لعدوئها باكستان، وعلى ضوء تعلقها بالنفط العربي وتحويل العمال الهنود في دول الخليج الأموال إلى موطنهم.

لكن التطورات الحاصلة منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي، مثل انهيار الاتحاد السوفيتي، عقد مؤتمر مدريد في العام ١٩٩١، وبعد ذلك انطلاق المحادثات المباشرة بين إسرائيل والفلسطينيين، أدت إلى إقامة علاقات دبلوماسية كاملة بين الصين والهند وبين إسرائيل، وبرغم ذلك، لم يتغير بصورة جوهرية شكل تصويت هذين العملاقين السيويين على قرارات تتعلق بالقضية الفلسطينية والصراع الإسرائيلي - الفلسطيني في المنظمات الدولية، بينما استمرت إسرائيل في توجيه جل اهتماماتها وجهودها الدبلوماسية والاقتصادية باتجاه الولايات المتحدة وأوروبا، وكانت مبيعات الأسلحة والعتاد الأمني استثنائية في علاقات إسرائيل مع هاتين الدولتين، وهي مستمرة في حالة الهند حتى اليوم، بينما توقفت في حالة الصين منذ العام ٢٠٠٠، بسبب معارضة أميركية لتصدير إسرائيل خبرات أمنية إلى الصين.

وبحسب عيران، فإن “انتخاب مودي رئيسا للحكومة الهندية سرع تحسن العلاقات بين الهند وإسرائيل، وكشفها أمام الجمهور، وعندما صعد مودي إلى الحكم، في العام ٢٠١٤، كانت الهزة في العالم العربي قد قوضت المفهوم الذي اعتبر الدول العربية كتلة واحدة وتستخدم قوتها السياسية والاقتصادية بنجاحة، ما مكن الهند من تفسير الفعل في التعامل الذي تمارسه تجاه إسرائيل والفلسطينيين“.

وبلاستيكا ومطاط وأدوات كهربائية.

عمر العلاقات الدبلوماسية الإسرائيلية – الهندية صغير، ولا يتجاوز ٢٥ عاما، لكن العلاقات الاقتصادية بين الدولتين تنطوي على أهمية كبيرة بالنسبة للدولتين على حد سواء، وارتفع حجم التبادل التجاري بين الدولتين من ٢٠٠ مليون دولار في العام ١٩٩٢ إلى ٣١٧ مليار دولار في العام ٢٠١٦، وبذلت إسرائيل جهودا كثيرا من أجل تطوير علاقاتها مع الهند، كونها ثاني أكبر اقتصاد آسيوي بعد الصين، ورابع أكبر اقتصاد في العالم، ويبلغ الناتج المحلي الهندي ٢٣٥ تريليون دولار، وحقق العام الماضي نموا بنسبة ٧,٦٪.

وقالت وزارة الاقتصاد والصناعة الإسرائيلية إنه على الرغم من الأجهزة البيروقراطية الهندية، إلا أنه يلاحظ وجود توجه في السنوات الأخيرة نحو تحسين في أداء السلطات والسعي إلى تحويل المصالح التجارية المحلية إلى مصالح تنافسية أكثر في السوق العالمية.

ووصف رئيس اتحاد الصناعيين الإسرائيليين، شراغا بروش، زيارة مودي إلى إسرائيل بأنها “زيارة تاريخية“، وكتب في مقال نشره في موقع “يديعوت أحرונوت” الإلكتروني، الأسبوع الماضي، أن الزيارة تشكل “فرصة ذهبية للاستثمار في البضائع وتطوير والمبادرة المشتركة سواء داخل السوق الهندية أو في السوق العالمية. ويجب استفغلال الزيارة من أجل فتح صفحات أخرى في العلاقات الاقتصادية والصناعية والتجارية بين الدولتين، لأن الهند هي دولة عظمى صاعدة في الاقتصاد العالمي، وإمكان النمو الاقتصادي المتزحف في حملة النمو الاقتصادي هذه“.

وأشار بروش إلى أنه يتوقع أن تتجاوز الهند الصين قريبا من حيث تعداد سكانها، “لكن الأهم، من حيث التركيبة السكانية، هو أن السكان الهنود أكثر شبابا ودينامية، بينما يتجه السكان في الصين نحو الشيخوخة، وفي أعقاب النمو الاقتصادي المتزحف في الهند، فإن الإمكانات أمام الصناعة والاقتصاد الإسرائيلي هائلة، ولا يمكن تجاهل هذه التطورات الاقتصادية“.

وأضاف بروش أنه “إذا كانت التجارة حتى اليوم هي الأساس في مجالي الماس والأمن، فإن التحدي الآن هو في توسيعها إلى مجالات مدنية، وخاصة في مجالات الزراعة والمياه والطب والسياب والطاقة المتجددة“.

ولم يخف بروش استياءه من سياسة “صانع في الهند“، المدعومة بقوانين بادرت حكومة مودي إلى سنها وتلزم الشركات الأجنبية بنقل إنتاجها إلى الهند مع شركاء هنود إذا أرادت بيع بضائعها إلى الهند، ووصف بروش هذه السياسة بأنها تشكل تحديا، لأنها تؤدي إلى نشوء أماكن عمل في الهند وليس في إسرائيل، وأشار إلى أن الحكومة الهندية تخطط لمشايخ بنية تحتية بحجم كبير للغاية، ودعا إلى أن تأخذ الشركات الإسرائيلية حصة فيها، كما دعا بروش وزارة الاقتصاد والصناعة إلى تقديم المساعدة للشركات التي تحاول اختراق السوق الهندية، لافتا إلى أن “التسلل إلى السوق الهندية هو عملية طويلة وبطيئة وتستوجب موارد كثيرة، والدولة التي تريد تطوير السوق عليها التعاون مع شركات خاظر بدخول هذه الأعمال“.

حلف إستراتيجي

اعتبرت ورقة موقف أعدها الباحث في “معهد أبحاث الأمن القومي“ في جامعة تل أبيب والديبلوماسية، الدكتور عويد عيران، أن زيارة مودي إلى إسرائيل من شأنها أن تشكل علامة في الطريق في خريطة العلاقات الدولية الإسرائيلية، والتي “تشمل منظومة جديدة من التحالفات الرسمية وغير الرسمية“، وأضاف أن “علاقات إسرائيل مع الصين الإستراتيجي الإسرائيلي الشامل“، مشيرا إلى أن “كلتا الدولتين العظيمتين الآسيويتين تختلفان عن بعضهما بشكل ملحوظ وتضعان معضلة أمام إسرائيل، تستوجب تعاملا ماهرا وإدارة مدروسة في المستويات الدبلوماسية والاقتصادية والأمنية والعامة والتجارية“.

ولفت عيران إلى أن العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين يتميز بـ”تغييرات هائلة في خريطة علاقات إسرائيل الدولية، وبحجم قد يتطور باتجاه منظومة جديدة

وصف رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، زيارة نظيره الهندي إلى إسرائيل، نارندرا مودي، الأسبوع الماضي، بأنها تاريخية، وقال نتنياهو خلال لقائه مودي، يوم الأربعاء الماضي “أنا ومودي تحدثنا حول مجالات كثيرة سيكون بإمكاننا إحداث تغير فيها، في الزراعة والصناعة والمياه وصناعة الصحة، ونحن نتحدث عن تعاون إسرائيلي – هندي في دول أخرى أيضا، وإمكاننا أن نحسن معا حياة الناس الذين يسكنون في أفريقيا“.

من جانبه، اعتبر مودي أن “إسرائيل هي إحدى الدول الرائدة في العالم في تجدها في مجالات المياه والتكنولوجيا والزراعة، وسيجد العلماء والباحثون الهنود والإسرائيليون الحلول سووية، وتعيش الهند وإسرائيل في منطقتين معقدتين، واتفقنا على فعل المزيد من أجل محاربة الراديكالية في العالم والتعاون بين الدولتين في مجال السياب“.

وجاءت أقوال نتنياهو ومودي بعد توقيعهما على مجموعة من اتفاقيات التعاون بين الدولتين، وإحدى هذه الاتفاقيات وقعت بين وزارة العلوم والتكنولوجيا الهندية والسلطة الإسرائيلية للتديد حول إقامة صندوق هندي – إسرائيلي للاستثمار في البضائع وتطوير والمبادرة المشتركة باستثمار حججه أربعين مليون دولار، كذلك جرى التوقيع على اتفاقية بين وزارة المياه والمصرف الصحي الهندية ووزارة البنية التحتية والطاقة الإسرائيلية حول دفع حملة للحفاظ على المياه في الهند، وتتعلق اتفاقية أخرى بخطة لتطوير الزراعة خلال ثلاث سنوات، ٢٠١٨ – ٢٠٢٠، كما تم الاتفاق على خطة للتعاون بين وكالة الفضاء الإسرائيلية والوكالة الهندية على تطوير مشترك لساعات ذرية، وعلى خطة تعاون بين وكالتي الفضاء في الدولتين من أجل تطوير وسائل وصية والكترونية للأقمار الاصطناعية للدولتين، وقالت نائبة السفير الهندي في تل أبيب، الدكتورة أنجو كورم، في تصريحات لوسائل إعلام إسرائيل “إن التوقعات في الهند هي ارتفاع مستوى العلاقات بين الدولتين، والعلاقات بين الدولتين قوية بكل ما يتعلق بالزراعة والأمن، والأن نريد نفس المستوى بما يتعلق بالتكنولوجيا والاقتصاد الإسرائيلي صغير ومبني على المبادرة، والهند هي إحدى الدول الصاعدة اقتصاديا في العالم، وإمكاننا أن نصنع منتجات استنادا إلى التكنولوجيا الإسرائيلية“، وأشارت إلى أن أغلبية سكان الهند هم شبان وأنه “إذا اعتمدتم علينا بالإنتاج، فإن التكلفة عندها منخفضة وجودة المنتجات عالية، وإذا مدنا قدراتنا وإمباداتكم سيكون بإمكاننا العمل لصالح تعاون أكاديمي وحتى في مجال الفضاء أيضا“.

تبادل إستراتيجي

خلال زيارة مودي إلى إسرائيل، افتتح رئيس اتحاد الصناعيين الإسرائيليين، شراغا بروش، ورئيس عرفة التجارة والصناعة الهندية، سري فانكج فقال، منتدى المدراء العاملين الإسرائيلي – الهندي، وهدفه رفع حجم التبادل التجاري بين الدولتين من أربعة مليارات دولارات اليوم إلى عشرين مليار دولار في المستقبل.

وجرى هذا الافتتاح تحت رعاية نتنياهو ومودي، وسيركز هذا المنتدى على الزراعة وصناعة المياه والنقل والطب والصيدلة والصناعات الالكترونية وحراسة المعلومات والسياب وديفات والهايتك والصناعات الأمنية، وكانت التسمية المركزية التي قدمها المنتدى لكل من نتنياهو ومودي، استئناس المفاوضات حول التجارة الحرة بين الدولتين.

وأفاد اتحاد الصناعيين الإسرائيليين بأن حجم الصادرات الإسرائيلية إلى الهند بلغ ١٩ مليار دولار في العام ٢٠١٦، وهو أقل بـ ١٣٪ من حجمه في العام ٢٠١٥، وتوزعت هذه الصادرات، من دون احتساب صادرات اللأماس، على النحو التالي: ٣٧٪ اللوات والمعدات الكهربائية، ٢٦٪ منتجات صناعية كيميائية، ١٨٪ معادن بسيطة و١٩٪ أجهزة وأدوات بصرية، ويشار إلى أن الصادرات الأمنية تشكل ثلث الصادرات الإسرائيلية إلى الهند، وفي المقابل، فإن حجم الصادرات الهندية إلى إسرائيل بلغ ٨٠٠ مليون دولار في العام ٢٠١٦، وهو أقل بنسبة ١٣٪ عن العام ٢٠١٥، وشملت هذه الصادرات مواد للصناعات الكيميائية ونسجيا

تغيرات كبيرة في «الوضع القائم» الذي يحدد العلاقة بين الدين والدولة في إسرائيل

إضافة إلى ذلك، يتزايد في السنوات الأخيرة عدد المتزوجين خارج البلاد بواسطة حركات اليهودية المتجددة، وبدأ في إسرائيل إبرام عقود زواج خارج إطار الحاخامية، وبواسطة منظمة “تسوهار“ الأرثوذكسية، وقال رئيس منظمة “تسوهار“، الحاخام دايفد ستاف، إن “قوى السوق تؤثر، والاعتقاد أننا ملزمون بالدخول إلى أوردة العلمانيين في كل شيء، وتكون قد خدمنا اليهودية بذلك، هو خطأ باعقادي“.

كذلك حدث تراجع على الستاتيكو في موضع الطلاق، وإن يكن بشكل أقل من الزواج، وقالت الدراسة إنه في السنوات الأخيرة جرت مصادرة صلاحيات من الحاخامية، مثل إمكانية توزيع الأملك ودفع مخصصات حضانة الأطفال بموجب الشريعة اليهودية، وتحويل هذه الصلاحيات إلى المحاكم المدنية.

واعتبرت رئيسة حزب ميرتس، زهانفا غالفنون، أن “الستاتيكو مات منذ فترة، وتحول إلى قشرة فارغة وغير عديمة الأهمية، لكن الأخطر من ذلك هو أن قيم وثيقة الاستقلال، التي تضمن حرية العبادة، ماتت أيضا“.

وفيما يتعلق بالتهود، أو اعتناق الديانة اليهودية، أشارت الدراسة إلى أنه “منذ بلورة الستاتيكو بخصوص التهود، وبموجبه يتم الاعتراف بمن هو يهودي بموجب الشريعة اليهودية، تغير الوضع بصورة متطرفة، إذ أنه بعملية طويلة وضع المشرعون، والمحكمة بشكل خاص، مضامين عديدة ومتنوعة لمصطلح اليهودي، بحيث تعترف دولة إسرائيل اليوم فعليا بجميع أنواع التهود“.

”مجالات مختلفة، مثل التهرب من الخدمة العسكرية، زيادة الخدمات الدينية والدعم الاقتصادي للمجتمع الحريدي، تغير من الجهة الأخرى، ورسالة الستاتيكو شددت على تدریس المواضيع الأساسية في المؤسسات التعليمية الحريدية، لكن لسبب ما نسى الجميع ذلك“ في إشارة إلى امتناع هذه المؤسسات عن تدریس مواضيع أساسية، مثل الرياضيات واللغة الانكليزية.

ولا يزال الحريديم والمتدينون اليهود يسيطرون على مجال الزواج والطلاق، أو ما يسمى “احتكار الحاخامية“ لهذا المجال، ويتم التعبير عن ذلك من خلال عدة أمور بينها فرض قيود شرعية حول الأهلية للزواج، والمطالبة بإجراء مراسم زواج يوجد فيها تفوق للرجل وتشمل طقوسا دينية وبلورة مدنوة سلوكية لحياة زوجية وسيطرة كاملة للزوج على الطلاق.

لكن فريدمان أشار في الدراسة إلى حدوث تغيرات كبيرة في هذا المجال، وإلى أن الكنيست والمحاكم قلصت، طوال سنوات مضت، من صلاحيات المحاكم الدينية اليهودية وسيطرتها المطلقة على القانون الديني في هذا السياق، واعترفت المحكمة العليا الإسرائيلية بقعود الزواج المدني المبرمة خارج البلاد وعقود الزواج الخاصة بأشخاص ترفض الحاخامية تزويجهم، ووقفا لمعطيات مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي، فإن ٢٠٪ من الأزواج الذين تسجلوا في العام ٢٠١٣ كانوا بموجب عقد زواج مدني، وذلك إضافة إلى أزواج تزوجوا بعقد زواج خاص وتنازلوا عن اعتراف الدولة بهم.

السبت بموجب قوانين بلدية“.

يشار إلى أن الستاتيكو استند بالأساس إلى قوانين بلدية وقانون ساعات العمل والعطلة، التي أقرت يوم السبت كيوم عطلة أسبوعية، ولكن ليس كقيمة دينية، وحاول أعضاء كنيست متدينون، على مر السنين، سن “قانون السبت“، لكن جميع محاولاتهم في هذا السياق باءت بالفشل.

وأظهرت معطيات تضمنتها الدراسة أن ٩٨٪ من دور السينما، ٦٥٪ من المتاحف، ٨٣٪ من المؤسسات الثقافية المركزية وحوالي ٢٠٪ من التجمعات التجارية تعمل في إسرائيل في يوم السبت، من الجهة الأخرى، فإن المتظاهرين في القدس والمدن الحريدية ضد “تدنيس“ يوم السبت، خلال السنوات الماضية، كانوا من أتباع التيارات الحريدية المتطرفة وليس التيارات الحريدية والدينية المركزية، وقال مدير جمعية “حادوش – لحرية الدين والمساواة“، أوري ريفيف، إنه “كانت ثلاثة مطاعم تفتح في أيام السبت في القدس، واليوم أصبح في المدينة الكثير من المطاعم والمقاهي والحوانيت وغيرها التي تفتح في يوم السبت“.

وفيما يتعلق بيوم السبت، فإن الشوارع أصبحت مفتوحة ومتاحة للسيارات، بينما كانت شوارع كثيرة تغلق أمام حركة السيارات في الماضي، وجرت حول ذلك صراعات كثيرة، وبينها صراعات قضائية، لكن المحكمة العليا الإسرائيلية قررت فتحها أمام السيارات، في نهاية التسعينيات.

تراجع الستاتيكو باتجاهين

ورأى ريفيف أن الستاتيكو تراجع باتجاهيين، وأوضح أن

”هآرتس“ مؤخرا عن فريدمان قوله إن “إمكان أي ‘طرف“ أن يرى ما يريد، لذلك، مع مرور السنين، تحول الستاتيكو إلى كلمة سحرية تعلق بها الديالسيون، وحتى المحاكم، من أجل ملصق العلاقة بين الدين والدولة“.

وأضاف فريدمان أن “الترتيبات بين الدين والدولة في إسرائيل، التي يشمها الستاتيكو المتخيل، تغيرت، في كافة المجالات، دون توقف، والخدمة التي توفرها الدولة باتت غير ضرورية والترتيبات المؤسسة له أخذت تفرغ من مضمونها“.

ووفقا للدراسة، فإن الجانب العلماني في إسرائيل هو المسؤول عن تراجع الستاتيكو، ولعل المثال الأبرز على هذا التراجع يتمثل بيوم السبت، إذ أنه على الرغم من أن المواصلات العامة في هذا اليوم محدودة، لكن تغيرات ملحوظة طرأت على عمل المصالح التجارية، التي بدأت في السنوات الأخيرة تفتح أبوابها يوم السبت، وأشارت الدراسة إلى أن فتح المطاعم وإجراء مباريات كرة القدم في أيام السبت كانت بداية هذا التحول وحسب.

وأضافت الدراسة أن “معظم القوانين القائمة اليوم لا تطبق ونشأت ظاهرة عامة تتمثل بان أسواقا وفروعا تجارية كانت تغلق في أيام السبت، تحولت أيام سبتها إلى أيام عادية“. كذلك تظهر الدراسة أن رؤساء البلديات يفضلون في غالب الأحيان غرض النظر من مخالفت لقوانين بلدية تمنع فتح المصالح التجارية وتسسير المواصلات العامة في يوم السبت، وأحيانا يدعم رؤساء بلديات ذلك، وقالت الدراسة إنه “تشهد أيضا بداية توجه يسمح بنشاط في يوم

خيم التوتر خلال الأسبوعين الأخيرين على منطقة هضبة الجولان السورية المحتلة، بعدما سقطت في هذه المنطقة قذائف تم إطلاقها من الجانب السوري لخط وقف إطلاق النار في الجولان، ووصفتها إسرائيل بأنها “تيران طائشة” ناتجة عن معارك بين قوات النظام السوري وميليشيات مسلحة تحاربه في إطار محاولة الجانبين السيطرة على مواقع حساسة. وبرغم اعتبارها “تيرانا طائشة” وعدم تسببها بإصابات وأضرار، فإن الجيش الإسرائيلي قصف أهدافا لقوات النظام في الأراضي السورية بعد كل “قذيفة طائشة” كهذه، حتى أنه تم الإعلان عن مناطق في الجولان المحتل كمناطق عسكرية مغلقة وجرى منع المتنزهين من الدخول إليها من خلال نشر حواجز عسكرية، كما تم إخلاء مستوطنين من أراض زراعية وكروم وفي مناطق قريبة من القنيطرة.

وأعلن رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، من مستوطنة “كتسرين” في الجولان، أن “من يطلق النار باتجاه أراضينا ويشكل خطرا على مواطنينا يصطدم برد شديد وسريع. لسنا مستعدين لأن نقبل تقطير (قذائف) لا في الجولان ولا في أي مكان آخر. ولن نتحمل تيرانا طائشة وسنرد على أي إطلاق نار، وسنهاجم من يهاجمنا. هذه هي سياستنا وستستمر بممارستها”.

كذلك حذر وزير الدفاع الإسرائيلي، أفيفغور ليرمان، من أن “إسرائيل سترد بشكل أشد” على التيران الطائشة من سورية، وأنها “ليست مستعدة لقبول ذلك”. وقال لمراسلين إسرائيليين إن الجيش السوري يبذل جسدا من أجل منع سقوط نيران طائشة في الجولان المحتل “لأنه يدرك أن هذه اللعبة ليست في مصلحته”.

إسرائيل وتسوية محتملة في سورية

تسعى إسرائيل إلى التأثير على المحادثات الرامية إلى إنجاز تسوية في سورية. وفي هذا السياق، بعثت إسرائيل برسائل إلى عدة أطراف دولية تحذر فيها من مغبة السماح باستمرار أي وجود لإيران وحزب الله في سورية، وخاصة في المناطق القريبة من الجولان المحتل. وكانت هذه الرسائل في صلب محادثات أجراها نتنياهو مع الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، في موسكو، التي زارها عدة مرات منذ بدء التدخل العسكري الروسي في سورية، في نهاية العام ٢٠١٥. ومع ذلك قال ليرمان إن دولا عظمى ودولا عربية أرادت أن تشارك إسرائيل في المحادثات حول مستقبل سورية، لكن إسرائيل رفضت هذه الفكرة. وأضاف “توجد محاولات من أجل التوصل إلى تسوية. هذا لا يلزمنا. إن نوافق على أي اتفاق يكون الإيرانيون ضالعين فيه. ونحتفظ لأنفسنا بحرية العمل وستعمل بموجب مصالحنا الأمنية”.

وشدد ليرمان على أن الاتفاق الذي سيكون مقبولا على إسرائيل هو الذي يتضمن إخراج إيران وحزب الله من سورية واستبدال الأسد.

وسعى ليرمان إلى تهدئة الأجواء والتهديد في الوقت نفسه، وقال إنه “لا مصلحة لدولة إسرائيل بشن عملية عسكرية في الجنوب (قطاع غزة) أو الشمال (سورية ولبنان)”. لكنه أرفد أن “الجيش موجود، أو الأضرار المتوقعة للطبيعة، نتيجة عمل هذه الثانية في صيف ٢٠١٦) من حيث مستوى الهجومية والمعلومات الاستخبارية. ولذلك لا يجدر بأي كان أن يكتبرنا”، مضيفا أن

الاستخبارات الإسرائيلية لا تلاحظ وجود أي استعدادات خاصة لحرب ضد إسرائيل في الصيف الحالي، وتطرق إلى ما وصفه بتسلح حزب الله فقال “هل تغير ميزان القوى منذ العام ٢٠٠٦؟ لقد أحدثنا فجوة مقابلهم وهي فجوة كبيرة”.

من جانبه، اعتبر المحاضر في قسم تاريخ الشرق الأوسط في جامعة تل أبيب والخبير في الشؤون السورية، البروفسور أyal زيسر، في مقال نشره في صحيفة “يسرائيل هيوم”، أن الحرب الأهلية في سورية تقترب من نهايتها وأن النظام السوري يحكم سيطرته على أجزاء واسعة في سورية بدعم روسي – إيراني، وفي هذا السياق تاتي المعارك بين قوات النظام والمعارضة المسلحة في محاولة من جانب الأخيرة لتوسيع سيطرتها في المناطق القريبة من الجولان “ومنع احتلالها من جانب ميليشيات شيعية تدفعاها إيران إلى الحرب في سورية”. وبحسب زيسر، في الفترة القريبة المقبلة ستبدأ الدول العظمى برسم خطوط الفصل بين مناطق سيطرة النظام السوري والمناطق التي تسيطر عليها المعارضة المسلحة، والتي “ستصبح في المستقبل مناطق محمية”، ولذلك فإن أطراف النزاع تسعى إلى تحسين مواقعها “قبيل تجميد الوضع في ميدان القتال” الذي يمتد من القنيطرة إلى درعا، عند الحدود السورية - الأردنية. وأشار إلى أن اهتمام إسرائيل منصب أخيرا على عدم دخول قوات إيرانية وقوات حزب الله وميليشيات شيعية إلى هذه المنطقة.

ولفت زيسر إلى أن “لا أحد في الطرف الآخر من الحدود لديه مصلحة في التطور مع إسرائيل. لكن أحدا ما، وربما من صفوف المعارضة المسلحة في سورية، ليس حذرا وليس مدربا بالشكل الكافي ولا يابه أيضا بعدم توجيه النار إلى الجانب الإسرائيلي من الحدود”.

واعتبر زيسر أن أداء إسرائيل منضبط وأنها ردت على “التيران الطائشة” بشكل دقيق ومحدود باتجاه مواقع قوات النظام، وأن “هذا رد فعل ضروري، لأن غض النظر عن قذيفة واحدة سيجعل إسرائيل تتعرض لإطلاق نار لا يتوقف، مثلما غضت إسرائيل النظر عندما هزب الإيرانيون الصاروخ الأول والثاني إلى حزب الله في لبنان، وبعد ذلك وصلت ترسانة الصواريخ التي بحيازة حزب الله إلى نحو ١٠٠ ألف”.

ولفت زيسر أيضا إلى أن المجتمع الدولي لم يستجب حتى الآن لمطالب إسرائيل بالاعتراف بسيادتها في الجولان المحتل أو بإبعاد قوات إيرانية أو قوات موالية لإيران عن سورية.

معضلة إسرائيل حيال لبنان

بالرغم من تصريحات ليرمان المذكورة أعنا التي قال فيها إنه لا مصلحة لإسرائيل في خوض حرب وخصوصا في الصيف الحالي، فإن القيادتين العسكرية والسياسية في إسرائيل تبحثان مؤخرا في إمكانية شن هجوم كبير ضد لبنان بادعاء أن إيران وحزب الله أقاما مصانع لصنع صواريخ في لبنان، وقفا لتقرير نشرته صحيفة “يديعوت أخرونوت” أخيرا، وصفت فيه هجوما كهذا بأنه سيشكل “ضربة استباقية” قبل أن يتمكن حزب الله وإيران من صنع كمية كبيرة من الصواريخ، التي ستستهدف إسرائيل في أي حرب مقبلة. وكان رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية (“أمان”،) هرتسي هليفي، صرح خلال دخالته في مؤتمر

حيال احتمال التوصل إلى تسوية بشأن سورية

إسرائيل تمارس ضغوطا من أجل استبعاد أي وجود لإيران و«حزب الله» في الأراضي السورية!



دبابة اسرائيلية في الجولان المحتل.

هرتسيلييا السنوي، قبل أسبوعين، بأن “إيران تعمل في السنة الأخيرة على إقامة بنية تحتية لإنتاج ذاتي لأسلحة دقيقة في لبنان وفي اليمن أيضا”، محذرا من أنه “ليس بإمكاننا البقاء غير مباليين حيال ذلك، ولن نبقى غير مباليين”. والمعضلة المركزية التي تُشغل جهاز الأمن الإسرائيلي، في هذه الأيام، هي ماذا يتعين على إسرائيل أن تفعل إزاء مصنع الصواريخ الدقيقة التي تحاول إيران إقامته لصالح حزب الله في لبنان؟، وقالت “يديعوت” إن المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر للشؤون السياسية والأمنية (الكابينيت) عقد مؤخرا اجتماعا خصمه لهذا الموضوع.

ويذكر أن إسرائيل قصفت أهدافا في الأراضي السورية خلال السنوات الأخيرة بادعاء أنها مستودعات أو قوافل أسلحة مستقل إلى حزب الله في لبنان، ووصفت هذه الأسلحة بأنها “كاسرة للآلوزان”.

ولفتت الصحيفة إلى وجود نوع من الردع المتبادل بين إسرائيل وحزب الله، يتمثل بتفاهات غير مكتوبة، ومفادها أن إسرائيل لا تقصف شحنات أسلحة في الأراضي اللبنانية وإنما في الأراضي السورية فقط. وفي المرة الوحيدة التي قصفت فيها إسرائيل شحنة أسلحة في لبنان، قبل ثلاث سنوات، رد حزب الله بإطلاق نار على مزارع شبعاء، ومنذئذ حرصت إسرائيل على عدم تكرار هجوم كهذا.

وقالت الصحيفة الإسرائيلية إن حزب الله مرتدع من إسرائيل، في أعقاب الدمار الذي لحقته بلبنان في حرب لبنان الثانية عام ٢٠٠٦، ولكن الحرب يردع إسرائيل أيضا في الوقت

نفسه. ووفقا للتحليلات والتقديرات الإسرائيلية، فإن حزب الله اكتسب خبرة عسكرية كبيرة من مشاركته في الحرب السورية. ويملك ترسانة صاروخية قوامها ١٥٠ ألف صاروخ، ما يجعل الحزب قادرا على إطلاق ١٢٠٠ صاروخ يوميا باتجاه إسرائيل في أي حرب مقبلة، ولن يكون بمقدور أي منظومة دفاعية صد هذا الكم من الصواريخ، ولذلك فإن الخسائر التي ستكدها إسرائيل في حرب مقبلة ستكون كبيرة.

ووفقا للصحيفة، فإن “ضربة استباقية” ضد حزب الله لن تستهدف “مصانع الأسلحة” فقط وإنما أهدافا أخرى لحزب الله في لبنان، بعد أن جمعت الاستخبارات الإسرائيلية معلومات كثيرة جدا حول آلاف الأهداف التابعة للحزب، ونقلت الصحيفة عن رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي، غادي ايرزكوت، قوله “لو أن حسن نصر الله يعلم بما نعرفه عنه لما فكر بحرب”. ونقلت عن قائد سلاح الجو الإسرائيلي، أمير إيشل، قوله إن “إمكان سلاح الجو اليوم أن ينفذ خلال ٤٨ ساعة ما نفذه في كل حرب لبنان الثانية”.

كل هذا يعني، وفقا للصحيفة، أن القصف المتبادل في حرب لبنان الثالثة، في حال نشوبها، سيكون هائلا، خاصة وأن التخوف في إسرائيل هو من قصف “مبان وأبراج سكنية في تل أبيب”، وهو ما دفع إيشل إلى أن “ينصح” سكان جنوب لبنان بالفرج بمجرد نشوب الحرب.

لكن يبدو أن هناك أكثر من سبب يجعل إسرائيل ترددت في شن “ضربة استباقية”، إذ قال مسؤول في منظومة التقييمات الإسرائيلية إن “حرب لبنان الثالثة، إذا نشبت،

خلال ٢٥ عاما: ٧٠٪ من المياه في إسرائيل ستكون «مصنعة»!

***أزمة المياه تتفاقم والحكومات الإسرائيلية تتلأأ في إقامة معامل تكرير مياه إضافية*تقرير:إسرائيل تكرر ٨٠٪ من المياه العادمة**

لاستخدامها في الزراعة والصناعة*كلفة المياه تضاعفت على المستهلكين في غضون عدة سنوات*

إسرائيل، وهو يعترف بهذا بقوله إن العالم لم يعرف كيف يرفع أسعار المياه، ربما بسبب ضغوط سياسية، بينما إسرائيل بالذات عرفت كيف تفعل هذا، والقصد في كلام شاني هو أن حكومات إسرائيل في سنوات الألفين جعلت من المياه، هذه المادة الأساسية للحياة، سلعة ربحية.

وكان الزعم الأول هو محاربة الاستهلاك المفرط بالمياه، وبموجب سياسات وضعتها حكومة أريئيل شارون، منذ مطلع ٢٠٠٣ وحتى نهاية ٢٠٠٥، وتولى وزارة المالية فيها بنيامين نتنياهو، فقد جرى بداية رفع أسعار المياه باستمرار، ابتداء من العام ٢٠٠٥، وحتى نهاية العام ٢٠٠٩. وفي العام التالي ٢٠١٠، جرى نقل صلاحيات إدارة شبكات المياه ومحاسبة المستهلكين من المجالس البلدية والغربية إلى شركات حكومية مناطقية، كل واحدة منها توجد فيها عدة مدن وبلدات، وكانت الذريعة تخفيف العبء عن الحكم المحلي، الذي يغالبه غارق في أزمات مالية، ولكن تاليا تبين أن هذه الخطوة أتاحت فرض ضريبة المشتريات (ضريبة القيمة المضافة) على أسعار المياه، ما جعل أسعارها تقفز بوتيرة عالية، وحتى هذه الأيام تضاعفت أسعار المياه قرابة سبع مرات عما كانت عليه حتى مطلع العام ٢٠٠٥. وهذا يتعلق فقط بالكمية الأساسية للعائلة، وهي ٣ر٥ كوب مياه شهريا لكل فرد في العائلة، وإذا زاد الاستهلاك عن الحد المسموح به فإن سعر كوب المياه يرتفع بنسبة ٧٥٪ فورا.

ويرى كثيرون أن جزءا كبيرا من فرق الأسعار جاء لتمويل مشاريع الاتحادات التي أقيمت ابتداء من العام ٢٠١٠، ولهذا بدأت تتزايد المطالبات بإغلاق هذه الشركات الحكومية أو تقليص عددها، من أجل تقليص أعداد موظفي الطواقم الإدارية.

الانتقال إلى تصنيع المياه

يقول شاني إنه على مدى سنوات طويلة عارضت وزارة المالية، ومعها المزارعون، إقامة محطات لتحلية المياه، أو لتكرير المياه العادمة لغرض الزراعة، تخوفا من ارتفاع كلفة المياه، وشرعت إسرائيل في السنوات الأخيرة في إقامة خمس

محطات تحلية، والعديد من محطات تكرير المياه العادمة. ويضيف شاني: “عمليا توقفتنا عن الارتباط التام بالمناخ، وضما بذلك ١٠٠٪ من حاجتنا للمياه”. ويقول إن إسرائيل دولة ميسرة- لكون ٨٠٪ من المياه العادمة يتم تكريرها، وتحل في المرتبة الثانية، ويعبدها جدا عنها بالنسبة المئوية، إسبانيا، التي تكرر ١٧٪ من المياه العادمة، ويقول إن العالم لا يوظف ميزانيتها كافية وجهدا كافيا لتطوير شبكات المياه، وبحسبه فإن مدينة لندن تفقد ٤٠٪ من كميات المياه المتدفقة على المدينة بسبب سوء البنية التحتية لشبكة المياه، بينما مدينة سيدني الاسترالية وفقت مليارات الدولارات من أجل تخفيض نسبة خسارة المياه من ٢٥٪ إلى ١٥٪. أما في إسرائيل و”بفضل شركات المياه الحكومية المذمومة، فإن نسبة خسارة المياه في إسرائيل هي ٨٪” بحسب تعبير شاني.

وكما ذكر، تعمل في إسرائيل حاليا خمس محطات لتحلية مياه البحر، وتنتج سنويا ٦٠٠ مليون متر مكعب، بينما تخطيط المحطة السادسة في الشمال يتشوش، بسبب خلاف مع القرية التعاونية شومرات (كيبوتس)، إذ أن المحطة ستكون على الارض التي تسيطر عليها، ويقول مسؤول آخر في سلطة المياه، الكسندر كوشنير، إن التقديرات السابقة توقعت أن يكفي عمل هذه المحطات لـ ١٠ وحتى ١٥ عاما، حتى تكون هناك حاجة لمحطات جديدة، إلا أنه مع استمرار تراجع كميات الأمطار، باتت هناك حاجة لزيادة الطاقة الانتاجية لهذه المحطات، إضافة إلى إنشاء محطات أخرى، وأشار إلى أن هناك عدة مخططات جاهزة، والمطلوب فقط سحبها من الأدراج ووضعها على الطاولة لغرض التنفيذ.

ويقول تقرير “ذي ماركر” إن كلفة إنتاج متر مكعب واحد من التصنيع يتراوح ما بين (٢ر١ إلى ٣ر١) شيكل، في حين أن كلفة استخراج المياه من المخزون الطبيعي تتراوح من بين ١ر١ إلى ٢ شيكل للمتر المكعب الواحد، ونشير هنا إلى أن سعر المتر المكعب الواحد للمستهلك البيتي، وفق التسعيرة الأولى لكيمة الحد الأدنى، تصل إلى ٨ر٣٥ شيكل للمتر المكعب، ويرتفع السعر إلى ١٤ر١ شيكل كل متر من الاستهلاك الزائد.

التماس جديد بشأن حوادث العمل:

السلطات الإسرائيلية تحجب معطيات ومعلومات من شأنها خفض القتل والإصابات في مواقع وورشات البناء!



عامل بناء صيني في ورشة بناء في إسرائيل.

ماهولة يواصل بعض السكان الإقامة فيها خلال تنفيذ أعمال البناء والترميم، يقول مقدوم الالتماس انه في اثر نشر هذه المعلومات في الصحافة طالب عدد من الجهات بتوضيح المواقع الاشكالية وكشف الشركات المنفذة للأعمال، لتفادي المخاطر الحقيقية والمعمّرة بها. مثلاً، في ٦-١١-٢٠١٧ فور نشر التقرير الصحافي توجه أحد مواطني تلك المدينة إلى رئيسة مديرية الأمان ، فاردا ادوارن: طالباً لتلقي أسماء الشركات التي تنفذ أعمالاً

في المواقع التي تضم نواقص متعلقة بالأمان، وذلك - كما قال - "من أجل تعريف الجمهور ومنع الحوادث القادم، مؤكداً أن نشر أواخر الأمان بشكل فوري ضروري ومطلوب لمكافحة حوادث أعمال البناء، وان هذه المعلومات هي «حيوية وحاسمة نكوننا نشهد في السنوات الاخيرة حوادث عمل قاتلة ونواقص شديدة الخطر في مواقع البناء خصوصا في اطار خطة التطوير ٣٨».

التغافل على قانون حرية المعلومات أيضا

جمعية "عنوان العامل" توجهت باسمها وباسم شركائها في هذا الالتماس إلى

المسؤول عن قانون حرية المعلومات في الوزارة وإلى المسؤول عن حرية المعلومات في وزارة الاقتصاد، طالبة الحصول على معلومات حول مواقع البناء التي وجدت فيها نواقص متعلقة بالأمان، بما فيها موقع البناء الذي خالف تطبيق امر سابق صادر بحقه. وقد طلبت المعلومات التالية: عنوان دقيق لمواقع العمل الإشكالية الخطيرة، شركة المقاولة المسؤولة عن التنفيذ في كل واحد من المواقع- جوهر النقص والمشكلة التي وجدها مفتشو الأمان، وكذلك ما قامت به السلطات ذات الشأن بخصوص كل واحد من المواقع والنواقص والشركات العاملة. وطالبت أيضا بمعرفة تاريخ إجراء الحملة التي قام بها مفتشو وباحثو مديرية الأمان، وعدد المفتشين والباحثين الذين شاركوا في الحملة، وعدد المواقع التي زاروها في اطار حملتهم.

ولكن على الرغم من كل التوجهات المتكررة إلى السلطة المسؤولة عن تطبيق القانون ومعايير الأمان، تلكات الاخيرة في الرد على توجهات الجهات المدعية والمتمتسة. وفي تاريخ ٦-١٨-٢٠١٧ خلال الرد على إحدى الجهات الملتزمة بشأن فرض أواخر الأمان التي فرضت في رعنانا، رد مدير بدرجة كبيرة في مديريةية الأمان واسمه ران كوهين أن ينشر أسماء الشركات ووعود النشر يتم وفقا لتقديرات قانونية تأخذ بالحسبان حق تلقي الأمر بالاستئناف عليه أمام مفتشي العمل اللوائيين..

يقول الملتسمون إن رفض النشر الفوري للمعلومات عن مواقع بناء فرضت عليها أوامر امان، ليس تقاعسا وفضلاً عينياً فحسب، بل إنه جزء من سياسة عامة للوزارة إذ ترفض نشر أوامر الأمان الصادرة إلى ان يتم الاستئناف عليها. وهذا يعني بقاء مصدر الخطر الذي يهدد العمال وعايري السبيل! هذا سلوك مخالف بالتأكيد لواجب السلطة بنشر المعلومات ذات الصلة للجمهور كما ينص القانون.

الالتماس يشير إلى انه في النصف الثاني من شهر ايار هذا العام فقط بدأت الوزارة للمرة الاولى بنشر معلومات عن الأوامر التي تصدرها مديريةية الأمان في مواقع العمل التي تبين وجود مخالفات فيها. وحتى ذلك الحين بقيت هذه المعلومات بعيدا عن أعين الجمهور ما أدى إلى حرمانه من تلقي

يتم «تحديد مصدر الخطر»، وبالتالي إعادة منح الترخيص من قبل المفتشين لاستكمال العمل. ولكن على الرغم من المخاطر التي تشهد عليها تلك الأوامر نفسها والصادرة عن جهة رسمية هي الحكومة عمليا، يتم الاحتفظ على تلك الأوامر تحت حجاب السرية وبعيداً عن أعين العمال والجمهور لمدة تصل نحو شهرين من موعد إصدارها. وخلال هذه الفترة لا يتم حتى وضع لافتة في موقع البناء لتعريف العمال وعايري السبيل بالقرب منها بالمسكلة القائمة وماهيتهأ، حتى يحذروا من خطرها!

ان عدم نشر الأوامر بشكل متزامن وفوري مع إصدارها والنشر المحدود النطاق للمعلومات والذي لا يشمل ماهية المشكلة التي تم بسببها فرض الأمر، ولا أسماء الشركات المسؤولة في مواقع البناء المعنية، هو نهج يهدد سلامة العمال لأنه يحجب عنهم الحق بمعلومات أساسية في الزمن الحقيقي بشأن ظروف موقع العمل الذي يجري تشغيلهم فيه ويؤدي إلى محاصرتهم بأوضاع خطيرة تهدد حتى الحياة. هذا فعل يفوق الإهمال!

فتلك هي مخاطر معروفة للوزارة ولكن تظل تحت طائلة التستر، أي ان العمال الذين يشكلون الضحايا المحتملين، لدرجة الموت، لا يعرفون بمصدر الخطر المترتب بهم، والأمر نفسه ينطبق أيضا على عابري السبيل قرب مواقع بناء تعاني من نواقص وصدرت بسببها أوامر بحجها، وداخل مواقع ماهولة سكنية أو في مبان يتم ترميمها وقيام فيها سكان بشكل فعلي، ويورد الالتماس على سبيل المثال مشاريع ضمن خطة التطوير الرسمية ٣٨ في مدينة رعنانا المذكورة، المنظمات التي بادرت إلى هذا الالتماس ضمن حراكها المتواصل ضد التقاعس السلطوي في حل مشاكل ومخاطر الأمان في مواقع البناء تعرف السياسة المنتهجة على أنها: سياسة مخطوءة، خطيرة، وتنعهد المعقولة بشكل متزلف بكونها لا تولي اهتماماً لآلق بالمصالح العامة والحقوق الدستورية للعمال في مواقع البناء وكذلك للجمهور عموماً، وأولها الحق الأساس بالحياة. وبالتالي تطالب المنظمات الحكومة بإلغاء وتغيير هذه السياسة بكونها غير قانونية.

فمكافة الجهة المدعى عليها كسلطة رسمية، تجعلها ملزمة بتفعيل صلاحياتها بما يخدم أهداف التشريعات التي تتولى المسؤولية عنها، وكذلك المبادئ الأساس للنظام القضائي في إسرائيل وكل ذلك من أجل المصلحة العامة. ومن هنا تنبع أيضا واجبات المدعى عليه (الوزارة) بنشر أوامر الأمان دون تأجيل وإرجاء، فور إصدارها، ووضع لافتات تعريفية معلومتية بشكل بارز لكي توفر حق الجمهور بمن فيهم العمال بمعرفة جوهر المشكلة والنقص في الأمان الذي فرض الأمر بسببه. ويؤكد الالتماس: إن هذين العنصرين بين العناصر الأكثر أساسية التي يتوقف من السلطة المسؤولة عن تطبيق معايير الأمان القيام بها في أماكن العمل.

الالتماس يطالب أيضا بتوضيح النطاق العام للمعلومات التي تنشرها الوزارة فيما يخص الموضوع قيد البحث، بحيث يكون إلى جانب المعلومة عنوان موقع البناء والشركة المنفذة، أيضا ماهية النقص الذي أدى لإصدار الأمر. فكل من هذين العنصرين سيساعد في توضيح المخاطر اللاحقة بمن يهددهم الوضع الاشكالي في المواقع المشار إليها.

تناقضات تقييمات الوزير مقابل أدائه!

عودة إلى الدافع المباشر لتقديم الالتماس، فقد نشرت صحيفة غلوبس نتائج حملة تطبيق القانون المكثفة التي أجزتها مديريةية الأمان بواسطة مفتشيها وباحثيها. ويوجد ما لا يقل عن ١٥٣ نقصا ومشكلة في ٢١ موقع بناء مختلفة فتم فرض ١٥ أمر أمان متنوعة، وبينها ٤ أوامر منعت مواصلة العمل في المواقع ذات الشأن إلى ان يتم تصحيح النواقص. كذلك، أضاف تقرير الصحيفة، تبين أن أحد مواقع البناء التي زارها المفتشون قد خالف أمرا سبق ان صدر بحقه بل تبين وجود مخالفات أمان جديدة إضافية في الموقع. وتم بالتالي فتح تحقيق جنائي على ذلك. هذه المعلومات يؤكدها ليس أقل من وزير العمل حاييم كاتس نفسه. فهو كوزير وأعلى مسؤول عن تطبيق قانون ومعايير الأمان في قطاع العمل عموماً، عرّف هذا الوضع على أنه «لا يمكن للحقل ان يستتويه»، صرح كذلك أن «مخاطر الأمان في مواقع البناء هي قبيلة موقوتة تهدد عمال البناء وكذلك مجمل المواطنين بالقرب من تلك المواقع». ولكن على الرغم من هذا الوعي الواضح بحدة عالية للخطر الكامن الذي تبين وجوده، رفضت الوزارة التي يتولاه كاتس نشر أية معلومات تمكن من تحديد أماكن العمل التي ظهرت فيها تلك النواقص وصدرت ضدها الأوامر. وهذا على الرغم من أنه وفقا لأي منطج بسيط، هذه المعلومات ضرورية وحيوية من أجل حماية حياة العمال وسكان المناطق المحيطة بها. بل انها مواقع تعمل في اطار مشروع رسمي هو ٢٨/٢٨ والتي يجري قسم من الأعمال في إطارها داخل بنايات سكنية

كتب هشام نفاع:

حوادث العمل في ورشات البناء داخل إسرائيل هي أشبه بـ "الوباء". هذا هو الوصف الذي تطلقه منظمات مدافعة عن حقوق العمال على الظاهرة، والتي تدل المعطيات ورمدها ومتابعتها على ان السلطات الإسرائيلية تفشل وتتقاعس، على أقل تعديل، في مواجهتها ومعالجتها. هذه القضية المؤلمة التي يقع ضحيتها العمال الأكثر استضعافا مركبة ومتعددة الجوانب، لكن ضلها هوية العمال المهنيين، القومية منها والطبقية. هذا سبب ممكن لتفسير الإهمال الذي يصل حدودا إجرامية.

في أواخر شهر حزيران الأخير، تقدمت عدة مؤسسات وجمعيات بالتماس إضافي للمطالبة بتشديد تطبيق إجراءات الأمان المستحقة لعمال ورشات البناء. وهي تطالب الحكومة، ممثلة بوزارة العمل، بتفسير سبب رفضها النشر الفوري، وبصورة ثابتة في مواقع الانترنت الرسمية خاصتها. عن أواخر الأمان التي يصدرها مفتشو مديريةية الأمان، التابعة للوزارة، بسبب نواقص ومواقع خلل في معايير الأمان للعمال والجمهور في ورشات البناء. كذلك تطالب الجهات الملتزمة، مستندة إلى قانون تنظيم مراقبة العمل من العام ١٩٥٤، بتفسير سبب عدم نشر ماهية النواقص التي فرضت بسببها تلك الأوامر وأسماء الشركات المسؤولة عن العمل في منشآت البناء ذات الصلة. وتطالب أيضا بتلقي تفسيرات حول امتناع وزارة العمل عن وضع لافتات واضحة وفي مكان بارز في مواقع البناء التي فرضت عليها أوامر خاصة بالأمان، لتحدّر من الخطر الكامن في مثل تلك المواقع، بالإضافة إلى شرح النواقص القائمة، وحظر استمرار العمل إلى ان يتم إصلاح مواقع الخلل. وتشدّد على ان التحذيرات المذكورة يجب ان تظهر باللغة العربية والعبرية والصينية، على أقل تعديل، تلاؤماً مع لغات جماهير العمال في هذا القطاع. والجمعيات الملتزمة في "عنوان العامل، للدفاع عن حقوق العمال ومنظمة العمال "معا" وقد وقّع الالتماس باسم المحامية غدير نتولا.

البناء هو قطاع العمل الأخطر!

يفصل الالتماس أولا وضعية قطاع البناء بكونه قطاع التشغيل الذي ينطوي على أكبر خطر في منظومة العمل الإسرائيلية. فحوادث العمل في هذا القطاع تسبب كل سنة مقتل (قتل!) عشرات العمال وجرح الألوف منهم في مواقع العمل، وغالبيةهم الساحقة تنتمي إلى الشرائح الأكثر استضعافا بين السكان، في السنة السابقة ٢٠١٦ قتل ٤٩ عمالا في فرع البناء وأصيب أكثر من ٢٠٠ عامل بإصابات بالغة للغاية وحتى متوسطة، وذلك وفقا لمعطيات منظمة الاسعاف (نجمة داود الحمراء). ومنذ مطلع العام الحالي ٢٠١٧ وحتى كتابة الالتماس، يقول مقدومه، قتل ١٤ عاملا في حوادث العمل وأصيب ١١٠ عمال بإصابات بالغة حتى متوسطة.

لكن على الرغم من هذه الحالة الخطيرة، لا تزال السلطة المسؤولة عن تطبيق قواعد الأمان في مواقع العمل بعيدة جدا عن القيام بما يمكن اعتباره فرضيا في كل ما يتعلق بتلك المسألة، وبما في ذلك كشف معلومات أساسية أمام الجمهور، ما من شأنه ان يساهم في تخليص الحوادث في فرع البناء، إنقاذ حياة عمال ورفع مستوى الأمان في هذه المواقع. الالتماس، يقول مقدومه، يتناول عمليا سياسة الحكومة ممثلة بوزارة العمل فيما يخص نشر أوامر الأمان الصادرة من مفتشي مديريةية الأمان والصحة التشغيلية بحق مواقع بناء وقعت فيها نواقص ومخالفات تهدد السلامة، فما يجري واقعا هو إرجاء نشر تلك الأوامر على موقع الانترنت التابع للوزارة والمديرية وتأجيل موعد تعريف الجمهور بتلك الأوامر حتى مرور فترة تصل شهرا ونصف وحتى شهرين من موعد إصدار الأوامر وذلك انطلاقا من تفهم" الوزارة لحق متلقي الأوامر (أي شركات المقاولات) بتقديم استئنافات أمام مفتشي العمل في الالوية المختلفة.

وهكذا، فقد رفضت الوزارة ان تنشر بشكل فوري أو ان تسلم الملتسمين على الأقل معلومات حول مواقع بناء في مدينة رعنانا قد فرضت فيها مؤخرا أوامر امان بعد ظهور نواقص ومكامن خلل قاسية فيها، وذلك في إطار حملة مركزة لتطبيق القانون قام بها مفتشو وباحثو مديريةية الأمان. ووفقا لما نشرته صحيفة غلوبس في ١١ حزيران ٢٠١٧ تبين ان هناك ما لا يقل عن ١٥٣ مشكلة متعلقة بالأمان في ٢١ موقع بناء مختلفة هناك، والتي تشكل خطرا على العمال وكذلك على عابري السبيل قرب تلك المواقع.

مكامن خلل تقتضي وقف العمل ولكن..

ينوه الالتماس إلى ان أوامر الأمان الصادرة عن الوزارة بسبب مخالفات ونواقص الأمان يفترض ان يكون معناها وقف العمل في موقع البناء برمته أو في أقسام منه أو وقف عمل آلة محددة وفقا للنقص الذي تبين، وذلك إلى ان

خلفية قاتمة وصورة خطيرة لحوادث العمل في إسرائيل قياساً بالادول الأخرى

تم تغيير الوضع فيها. وهذا مخالف للقانون الذي ينص على انه لا يسمح بإعادة العمل في موقع أصدر ضده امر امان، طالما لم يتم فحص الموقع من قبل مفتش العمل والتأكد من اصلاح الخلل فيه.

ويورد الالتماس عدة أمثلة على التدني المتزدي بتطبيق الأوامر. مثلا في شباط ٢٠١٦ خلال زيارة مفتش عمل لمشروع "كنيون ريشونيم" الذي نفذته شركة مقاومة اسمها "دينيا سيبوس"، تبين وجود مخالفات لأوامر امان سبقت ان أصدرتها مديريةية الأمان في وزارة العمل، وتم فتح تحقيق جنائي واستدعاء مسؤولين في الشركة والموقع للتحقيق تحت طائلة التحذير، ولكن بعد ستة أشهر من فتح التحقيق على مخالفة الأوامر، وقع حادث قاس في موقع البناء نفسه فسقط في آب ٢٠١٦ عامل حتى عمره ١٧ عاما عن ارتفاع ١٠ امتار ونقل مصابا إلى المستشفى. ويشار هنا إلى أوامر الأمان في العمل تمنع أصلا تشغيل من يبلغ عمرهم ١٧ سنة في مواقع عمل مرتفعة لكن الشباب عمل على سطح مصنوع من المعدن وسقط من فتحة لم تكن مغطاة ولم يكن يعتمر خوذة وغير مربوط بحبال الأمان! أي ان عدم تطبيق الأوامر لا يقتصر فقط على إبقاء الباب مفتوحا أمام مخاطر وحوادث جديدة متراكمة، بل انه لا يسمح باستيفاء الإجراءات القانونية الفعلية والحقيقية مع المشتبه بتحملهم مسؤولية هذه الحوادث التي يكون ثمنها حياة وسلامة بشر (مستضعفين!).

على نطاق جودة عمليات التفتيش وتطبيق القانون التي نشدها في هذا القطاع. فهناك نحو ١٧ مفتشا فقط مسؤولون عن نحو ١٣ ألف ورشة بناء تقدم التقارير لمديرية الأمان. أي ان كل مفتش مسؤول في نفس الوقت عن نحو ٧٥٠ ورشة بناء بالمعدل. نتيجة لذلك فان نسبة قليلة فقط من مواقع البناء تحظى بزيارات رقابة للمفتشين، ما يجعل مستوى التفتيش ميدانيا شديدا الهامشية.

وقد أكد هذا الأمر مراقب الدولة في تقريره في ايار ٢٠١٦ إذ قال انه بين السنوات ٢٠٠٩ - ٢٠١٤ زار مفتشو المديرية أقل من نصف مواقع البناء فقط. وبالتالي فإن معدل وتيرة زيارة المفتشين لموقع البناء تكون مرة واحدة كل سنتين ونصف السنة.. ويشير الملتسمون إلى أن هذا المعطى بالذات إشكالي وخطير جدا في ضوء طبيعة العمل في قطاع البناء، إذ أن ورشات البناء بطبيعتها متغيرة جدا، والواقع الميداني يتبدل بوتيرة عالية، ويتنقل العمال من ورشة لآخرى، مما يلزم بزيادة وتيرة الزيارات أكثر حتى من مواقع عمل أخرى.

الالتماس يتوقف عند مسألة تطبيق أوامر الأمان الصادرة ومتابعة تنفيذها، وهي تعتبر وفقا للمعطيات والمعلومات أن مستوى التطبيق متدن جدا، وفي بعض الأماكن عادت مواقع أعلن عن وجوب اغلاقها إلى العمل من دون ان يتواجد مفتش مديريةية الأمان في الموقع لفحص ما اذا

العمل من هذا القطاع هو بين الأعلى في المنظومة الاقتصادية. وبموجب معطيات مؤسسة التأمين الوطني، بين السنوات ٢٠١٠ - ٢٠١٤ كان ٦٦،٢٨٠ متلقيا لمخصصات الإصابات بسبب حوادث العمل من قطاع البناء، وهم يشكلون ١٢,٧٪ من مجمل متلقي هذه المخصصات المتعلقة بالإصابات بين العمال الاجيرين. وهذه النسبة تعادل نحو ثلاثة اضعاف عدد عمال قطاع البناء من بين مجمل العمال في البلاد. ولا يعكس هذا المعطى عدد متلقي مخصصات الإصابات عدد الحوادث، بل يعكس عدد العمال الذين «أصيبوا ونجحوا بتحصيل حقوقهم» مقابل مؤسسة التأمين الوطني.

بالإضافة إلى ذلك هناك نقص في تقديم التقارير بشأن عمال البناء والمصابين في هذا الفرع ممن ليسوا سكانا في إسرائيل - العمال الاجانب. وبين الاعوام ٢٠١٠ - ٢٠١٥ كان ٦٪ فقط من هؤلاء بين العمال الاجيرين الذين تلقوا مخصصات عن إصابات في فرع البناء، وهذا المعطى منخفض بشكل واضح في ضوء حقيقة انه خلال تلك السنوات شكل أولئك العمال نحو نصف عمال البناء الذين قتلوا في حوادث هذا القطاع.

هناك موارد قليلة وتفتيش ضئيل وتطبيق محدود جدا للقانون مقابل هذا الوضع القاسي، مما يجعل السلطات المسؤولة عديمة الفعل في هذا السياق، هذا يشمل الموارد القليلة المخصصة لمديرية الأمان، ما يعكس

تابعونا على الفيسبوك

facebook
http://tiny.cc/ywgg4

وقناتنا على اليوتيوب

YouTube
http://tiny.cc/nkdp

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص. ب. 1959

هاتف: 00970 - 2 - 2966201

فاكس: 00970 - 2 - 2966205

البريد الإلكتروني لـ «مدار»:

madar@madarcenter.org

موقع «مدار» الإلكتروني:

http://www.madarcenter.org

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies



«مدار» مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي